المَجمَع

مجلة

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين

Arab Society of Certified Accountants (ASCA)

منهاج جديد للمجمع
قبل نهاية عام ٢٠١٢

إجتماع استراتيجي للمجمع في عمّان
تطوير البرامج لتصبح إلكترونية ومتاحة على مستوى العالم

رئيس المجمع يحاضر في جامعة اليرموك حول **التفكير الإبداعي في بناء المؤسسات والمشاريع**

نتائج إمتحانات دورة ٢٠١١

٥٦ طالباً إجتازوا بنجاح مؤهل «محاسب عربي مهني معتمد (ACPA)»

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين

Arab Society of Certified Accountants (ASCA)

شهادة محاسب عربي قانوني معتمد

Arab Certified Public Accountant (ACPA)

Tel: +962-6 5100900 – Fax: +962-6 5100901
E-mail: info@ascasociety.org – www.ascasociety.org
www.facebook.com/ascasociety

عضو الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)

عضو مجلس معايير المحاسبة الدولية المعنية بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IASB)

عضو اللجنة الدولية لمعايير الجودة والتدقيق (IAASB)

عضو لجنة الخبراء الحكوميين التابعة للأمم المتحدة (ISAR)

عضو اللجنة العالمية لتعليم وبحوث المحاسبة (IAAER)

عضو لجنة التأهيل المحاسبي المهني الدولي التابعة للأمم المتحدة (IPAQC)

أعضاء مجلس الإدارة ٢٠١٢

الدكتور طلال أبوغزاله – الرئيس	المملكة الأردنية الهاشمية
الدكتور أسامة طبارة – نائب الرئيس	المملكة العربية السعودية
الأستاذ أنطوان مطر – نائب الرئيس	المملكة المتحدة
الأستاذ محمد أحمد باسمح – نائب الرئيس	المملكة العربية السعودية
الأستاذة سمر اللباد – أمين السر	جمهورية مصر العربية
الدكتور علي هاشم آل هاشم	المملكة العربية السعودية
الدكتور طلال إبراهيم سجيني	المملكة العربية السعودية
الدكتور محمد عبد الله صوان	الإمارات العربية المتحدة
سعادة الشيخ أحمد بن صقر آل خليفة	مملكة البحرين
الدكتورة رشا أنور حمادة	الجمهورية العربية السورية
الأستاذ إبراهيم محمد السبيل	المملكة العربية السعودية
الأستاذ أحمد مهدي الجبوري	الجمهورية العراقية
الأستاذ عبد السلام كشادة	ليبيا
الأستاذ محمد أكرم حسونة	دولة فلسطين
الدكتور شادي حمد	دولة فلسطين
الأستاذ عبد الرؤوف حسان العزي	الجمهورية اليمنية
الأستاذ الدكتور حسام العنقري	المملكة العربية السعودية
الأستاذ علي الشامسي	الإمارات العربية المتحدة
الأستاذ محمد فكرون	ليبيا
الأستاذ فريد جبران	الجمهورية اللبنانية
الدكتور صلاح البخيت	المملكة العربية السعودية
الدكتور خالد الخاطر	دولة قطر
الأستاذ صالح ناصر السريع	المملكة العربية السعودية
الأستاذ حمدي محمد أمين	الجزائر
الدكتور محي الدين الخطيب	الجمهورية العربية السورية
الأستاذ زهير التيناوي	الجمهورية العربية السورية
الأستاذ حكمت سليم	الجمهورية اللبنانية
الأستاذ جمال ملحم	دولة فلسطين
الأستاذ فهم الموسى	المملكة الأردنية الهاشمية

تأسيس المجمع

تأسس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين كهيئة مهنية محاسبية غير ربحية بتاريخ ١٢ يناير ١٩٨٤ في مدينة لندن- المملكة المتحدة. وتم تسجيله رسمياً في عمان بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٩٤ تحت إسم "المجمع العربي للمحاسبين القانونيين".

جاءت فكرة تأسيس المجمع من قبل عدد من قادة مهنة المحاسبة في الوطن العربي بهدف الارتقاء بعلم المحاسبة والتدقيق والمواضيع الأخرى ذات العلاقة على نطاق الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى المحافظة على الإستقلالية المهنية للمحاسبين وضمان الحماية لهم وتطبيق معايير الإشراف المهني عليهم كوسيلة للإرتقاء بمهنتي المحاسبة والتدقيق. كما وهدف أيضاً إلى تطوير وتسهيل نشر المعلومات العلمية والفنية وتبادلها المستمر بين المحاسبين والمهنيين وذلك بعقد المؤتمرات والإجتماعات والندوات والدورات التدريبية واللقاءات العلمية بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي والمهني.

رسالة المجمع

جمعية مهنية عربية تهدف إلى إرساء معايير المحاسبة والتدقيق والسلوك وإلى بناء القدرات من خلال برامج التعليم والإمتحان والتأهيل المعترف بها دولياً.

الرؤية

رفد السوق العربية بالمحاسب القانوني المؤهل تأهيلاً دولياً عالياً والذي يحقق اللبنة الأساسية في إقتصاديات أية دولة متطورة إقتصادياً سيما وإن السوق العربية بأمس الحاجة إلى هذا النوع من الخبرات والكفاءات.

الأهداف

- الارتقاء بمهنتي المحاسبة والتدقيق والمجالات الأخرى ذات العلاقة التي يتم تطبيقها واستخدامها في الخدمات المهنية المتنوعة التي يقدمها المحاسبون في كافة المجالات بما في ذلك الصناعة والتجارة والخدمات العامة على نطاق العالم العربي.
- المحافظة على الاستقلالية المهنية للمحاسبين وضمان الحماية لهم وتطبيق معايير الإشراف المهني عليهم كوسيلة للارتقاء بمهنتي المحاسبة والتدقيق.
- تشجيع البحث العلمي والمهني من خلال تطوير وتسهيل نشر المعلومات العلمية والمهنية وتبادلها بين المحاسبين والمهنيين وذلك بعقد المؤتمرات والإجتماعات والندوات والدورات التدريبية واللقاءات العلمية.
- وضع الأسس والقواعد لتأهيل المحاسب القانوني العربي من خلال الدراسة والتدريب والجلوس لامتحانات مهنية في علم المحاسبة والإدارة المالية للحصول على لقب محاسب عربي مهني معتمد (ACPA).
- تطوير وتسهيل نشر المعلومات وتبادلها في المسائل المهنية بين المحاسبين الممارسين وذلك بعقد المؤتمرات والاجتماعات والدورات التدريبية من خلال تطوير وتجميع ونشر الأبحاث الدراسية وإنشاء مكتبة لخدمة الأعضاء وغيرهم.
- إصدار نشرة شهرية مهنية باللغتين العربية والإنجليزية تتولى نشر أخبار المجمع والأخبار المهنية في المنطقة العربية.
- تعزيز حضور المحاسبين القانونيين العرب في المنتديات الدولية ونقل وجهات نظرهم وتطلعاتهم في كل ما يتعلق بمهنة المحاسبة.
- حث الدول التي ليس لها معايير محاسبة خاصة بها على تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتشجيع الدول الأخرى على تعديل معاييرها بما ينسجم ويتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.
- تقديم الدعم والحماية للمحاسب القانوني العربي من خلال المحافظة على إستقلاله المهني وتطبيق الإشراف المهني كوسيلة للارتقاء بمهنة المحاسبة وحمايتها.

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين
Arab Society of Certified Accountants (ASCA)

في هذا الإصدار ٢٠١٢

أخبار المجمع

لبنان يعترف بشهادة المجمع (ACPA)

الناجحون في دورة امتحانات ٢٠١١

منهاج جديد للمجمع يواكب التطورات وامتحانات ٢٠١٢ آخر دورة على المنهاج الحالي

مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة التحديات

أخبار المجمع

- المجمع يطلق تطبيق الهواتف المحمولة الذكية على نظام Android وقريباً على نظام Apple-IOS
- منهاج جديد للمجمع قبل نهاية عام ٢٠١٢
- دورة إمتحانات ٢٠١٢ آخر دورة على المنهاج الحالي
- لبنان يعترف بشهادة ومؤهل (ACPA)
- إصدار النسخة العربية من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ٢٠١١
- والنسخة العربية "الجيب" من الدليل المبسط للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
- وإصدار النسخة العربية من كتيب دليل رقابة الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- نتائج إمتحانات دورة ٢٠١١
- جمعية المجمع تنجز ٩ دورات في ديوان المحاسبة / الأردن
- وتنظم دورة لموظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
- المجمع الراعي الذهبي في اليوم المهني العلمي في الشارقة
- رئيس المجمع يبحث مع وفد جامعة اليرموك تعزيز الخدمات في شمال الأردن
- أبوغزاله يثمن نتائج الاجتماعات مع الفعاليات في شمال الأردن
- ويحاضر في جامعة اليرموك حول التفكير الإبداعي في بناء المؤسسات والمشاريع
- إجتماع إستراتيجي للمجمع... تطوير البرامج لتصبح إلكترونية على مستوى العالم
- د. أبوغزاله يبحث مع رئيس مجلس إدارة سوق المال الليبي التعاون المهني في كافة المجالات
- بحث التعاون المهني بين جمعية المجمع وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (JACPA)
- نظام التعديل الأول لنظام مهنة تدقيق ومراقبة الحسابات في العراق
- المشاركة في مؤتمر دولي حول التحديات المالية والإقتصادية

أخبار الإتحاد الدولي للمحاسبين

- دعوة لتعزيز الشفافية ومساءلة الإدارة المالية في القطاع العام
- ودعودة مجموعة العشرين للتركيز على حلول عالمية لتحقيق الإستدامة والنمو
- إصدار الدليل الدولي المقترح لمساعدة المحاسبين على تحسين إعداد تقارير الأعمال
- تعيين رئيس تنفيذي جديد للإتحاد

أخبار المعايير الدولية

- تأجيل تاريخ نفاذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ الإلزامي
- وثيقة سؤال وجواب عن الشك المهني
- السعي لتقليص الفوارق حول تصنيف وقياس نماذج الأدوات المالية
- أطر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة الأميركية المقبولة
- إقتراح لإجراء تغييرات على قواعد الأخلاقيات لمعالجة الأفعال غير القانونية
- إصدار معيار عالمي جديد بشأن بيانات الغازات الدفيئة
- استطلاع للممارسات المحاسبية الصغيرة والمتوسطة عن استمرار عبء التنظيم والشكوك الاقتصادية في أبرز التحديات التي تواجه الممارسات المحاسبية الصغيرة

مقابلة

- مقابلة مع رئيس لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للإتحاد الدولي حول: مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة التحديات وإنتهاز الفرص

مقالات

- المعيار الدولي حول الخدمات ذات العلاقة ٤٤١٠: المعيار الخاص بعمليات جمع البيانات في وقتنا الحاضر
- التكيف مع الضغوط المفروضة لتقليل الرسوم

أفكار للإدارة العملية تتعلق بالممارسات المهنية الصغيرة والمتوسطة

صدرت عن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ASCA)

رئيس التحرير: الأستاذ سالم العوري

منسق الإعلام: الأستاذة سماح الحوراني

الإشراف العام: الأستاذ ابراهيم النخالة

جميع المقالات الواردة في هذا الإصدار على مسؤولية أصحابها

المجمع يطلق تطبيق الهواتف المحمولة الذكية على نظام Android وقريباً على نظام Apple-IOS

عمّان- لمواكبة التطورات المتسارعة في عالم تقنية المعلومات والاتصالات، أطلق المجمع العربي للمحاسبين القانونيين تطبيق الهواتف الذكية من خلال برنامج يتم تحميله على أي نسخة من نسخ نظام تشغيل الهواتفAndroid حيث يتيح للأعضاء والطلاب الإطلاع على المعلومات والكتب والإجراءات وكافة أخبار المجمع والحصول على خدماته من خلال الهواتف المحمولة الذكية بدلاً من الحاسوب.

يعد تطبيق المجمع العربي للمحاسبين القانونيين على الهواتف النقالة أحد الخدمات التي تُقدّم لأعضاء المجمع وغيرهم من المهتمين، ليتمكنوا من الإطلاع على البيانات المتوفرة والتفاعل معها وإرسال الطلبات بسهولة تامة، حيث سيحصل العضو فور استخدام هذا البرنامج على آخر البيانات المستجدة من خلال هاتفه الخلوي.

ومن الجدير بالذكر أن المجمع سيطلق تطبيقه على نظام Apple-IOS قريباً بحيث يصبح تطبيق المجمع يغطي ما نسبته ٩٠٪ من سوق الهواتف الذكية.

ويذكر أن تطبيق المجمع قد تم تصميمه بإشراف الفنيين والخبراء في دائرة الحلول الإلكترونية في مجموعة طلال أبوغزاله.

وقد ثمّن الدكتور طلال أبوغزاله رئيس المجمع هذا الإنجاز النوعي لما يقدمه من خدمات للطلبة والأعضاء بسهولة ويسر، وأشاد بمواكبة المجمع للتطورات في عالم تقنية المعلومات والإتصالات.

منهاج جديد للمجمع قبل نهاية عام ٢٠١٢

تعكف إدارة المجمع في الوقت الحاضر على وضع اللمسات الأخيرة لإصدار المنهاج الجديد للمجمع، وتم تكليف عدد من أساتذة الجامعات بتحضير مواده.

يتكون المنهاج الجديد من المواد الرئيسية التالية:

١. مادة إدارة الأعمال التي تتكون من ثلاثة أقسام رئيسية وهي:
   - الإقتصاد
   - الإدارة المالية
   - إعداد الموازنات وحساب التكلفة
٢. مادة المحاسبة
٣. مادة التدقيق
٤. مادة التشريعات

وتنفيذاً لقرارات مجلس الإدارة بضرورة تحديث المنهاج بإستمرار فقد تم إعداد المواد لتواكب المتغيرات والمستجدات التي طرأت فيها، وعمل أساتذة الجامعات الذين تتوفر فيهم القدرة على التحديث على مراجعة المواد وتنقيحها. ومن المقرر أن يتم الإنتهاء من الطباعة قبل نهاية العام وسيطبق على دورة إمتحانات ٢٠١٣.

دورة إمتحانات ٢٠١٢ آخر دورة على المنهاج الحالي

يعلن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ASCA) للطلبة المسجلين والراغبين في التسجيل بأن دورة امتحانات نوفمبر ٢٠١٢ ستكون آخر دورة لهم للتقدم لامتحانات مؤهل "محاسب عربي مهني معتمد (ACPA)" على المنهاج الحالي، علماً بأن الدورة المقبلة ٢٠١٣ سوف تكون على المنهاج الجديد.

أما الطلبة الذين لم يستكملوا المؤهل في دورة ٢٠١٢ فسيتم احتساب المواد لهم كالآتي:

- في حالة عدم اجتياز امتحان الورقة الأولى «المعرفة التنظيمية والمعرفة بالأعمال (١)» أو الورقة الثانية «المعرفة التنظيمية والمعرفة بالأعمال (٢)» في المنهاج القديم يعيد الطالب امتحان الورقة الأولى في المنهاج الجديد «إدارة الأعمال» في دورة ٢٠١٣.
- في حالة عدم اجتياز امتحان الورقة الثالثة "المحاسبة والمعرفة المتعلقة بالمحاسبة (١)" أو الورقة الرابعة "المحاسبة والمعرفة المتعلقة بالمحاسبة (٢)" في المنهاج الجديد يعيد الطالب امتحان الورقة الثانية في المنهاج الجديد "المحاسبة" في دورة ٢٠١٣.
- في حالة عدم اجتياز امتحان الورقة الخامسة "التدقيق" في المنهاج القديم يعيد الطالب امتحان الورقة الثالثة في المنهاج الجديد "التدقيق" في دورة ٢٠١٣.
- في حالة عدم اجتياز امتحان الورقة السادسة "الضرائب والقوانين" في المنهاج القديم يعيد الطالب امتحان الورقة الرابعة في المنهاج الجديد "التشريعات" في دورة ٢٠١٣.

لبنان يعترف بشهادة ومؤهل (ACPA)

بيروت- قرر مجلس نقابة خبراء المحاسبين المجازين في لبنان الإعتراف بشهادة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين مؤهل محاسب عربي مهني معتمد "ACPA".

وقد تسلم ممثل المجمع في بيروت الأستاذ وارف قميحة مذكرة بهذا الخصوص من سعادة النقيب الأستاذ أمين صالح.

وأكد الدكتور أبو غزاله بهذه المناسبة اعتزازه بوضع كافة إمكانيات المجمع وخبراته المتراكمة عبر ثلاثة عقود لخدمة النقابة كشريك مهني ولتحقيق الرسالة والرؤية والأهداف المشتركة في تطور وتقدم مهنة المحاسبة والتدقيق في لبنان والوطن العربي.

والنقابة هي الهيئة الوحيدة المعنيّة بمهنة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وهي تسعى إلى مساعدة الأعضاء على بناء قدراتهم الشخصية والمهنية من خلال التثقيف والدخول في شراكات مع مهنيين ومنح الشهادات.

وقد عبر الدكتور طلال أبوغزاله رئيس المجمع عن الشكر والتقدير للنقيب ولكافة أعضاء المجلس على هذا القرار وأشاد بدور النقابة في الحفاظ على مصالح خبراء المحاسبين المجازين وتعزيز المهنة وثمّن جهود وإنجازات مجلس النقابة للإرتقاء بالمهنة، بما يضمن سلامة قطاعات المال والأعمال ويحقق التطور للإقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن من مظاهر هذا التطور تزايد عدد المؤهلين من المحاسبين والإقبال للحصول على شهادة محاسب مهني عربي معتمد.

إصدار النسخة العربية من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ٢٠١١

إنطلاقاً من المسؤولية المهنية لجمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) وسعيها لمواكبة التطورات وكل جديد في علوم المحاسبة والتدقيق فقد أصدرت الجمعية أحدث نسخة عربية مترجمة من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، بعد التعديلات التي قام بها مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) على عدد من معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام:

- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ١ «عرض البيانات المالية».
- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٢ « بيانات التدفق النقدي».
- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٣ « السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء».
- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٧ «الإستثمارات في المنشآت الزميلة».
- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٩ «الإيراد من المعاملات التبادلية».
- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ١٠ «التقرير المالي في الإقتصاديات ذات التضخم المرتفع».
- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ١٢ «المخزون».
- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ١٣ «عقود الإيجار».
- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ١٨ « تقديم التقارير حول القطاعات».
- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٢٠ «إفصاحات الأطراف ذات العلاقة».
- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٢١ « إنخفاض قيمة الأصول غير المولدة للنقد».
- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٢٥ « منافع الموظفين».
- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام ٢٦ « إنخفاض قيمة الأصول المولدة للنقد».

تكون هذه التعديلات نافذة المفعول للبيانات المالية السنوية التي تغطي الفترات التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٢.

إصدار النسخة العربية «الجيب» من الدليل المبسط للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

عمان- أصدرت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) الترجمة العربية المعتمدة للدليل المبسط للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث يعتبر الكتاب الأول من نوعه.

وقد أسندت شركة وايلي في ولاية نيوجيرسي الأمريكية إلى جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) الترجمة الحصرية لهذا الدليل باللغة العربية.

ويقدم الدليل الحل لمشاكل المحاسبين والمراقبين ورؤساء الحسابات، كما أنه يوفر تغطية كاملة لكافة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بإستخدام صيغة السؤال والجواب، إضافة إلى أنه يوفر توضيحات موجزة ومئات من الأمثلة المساندة لكافة مواضيع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ينقسم الدليل المبسط للمعايير إلى أربع فئات رئيسية من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وهي:

(١) **البيانات المالية:** ينقسم الجزء الأول إلى فصول مستقلة تتطرق إلى الشكل الأساسي للبيانات المالية وكيفية توحيدها وكيفية إعداد التقارير حول الحالات الخاصة.

(٢) **الأصول والإلتزامات:** يتطرق إلى المعايير الدولية المتعلقة بمسائل المحاسبة المتعلقة بمحاسبة العقارات الإستثمارية والحصص في المشاريع المشتركة والإستثمارات في الشركات الزميلة والمخزون والممتلكات والأصول غير الملموسة. ويتطرق فصل منفصل إلى المسألة الرئيسية لإنخفاض قيمة الأصول ويختتم الجزء ٢ بنقاش حول المخصصات والبنود المحتملة.

(٣) **الإيراد والمصاريف:** يبحث في مجموعة من مواضيع الإيراد والمصاريف. وهي تشمل الإعتراف بالإيراد ومنافع الموظفين والدفع على أساس الأسهم وضرائب الدخل.

(٤) **المعاملات الخاصة:** ويتطرق إلى مجموعة كبيرة من المعاملات المحاسبية مثل عمليات إندماج الأعمال والتغيرات في التقديرات المحاسبية والعمليات المتوقفة وآثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية والأدوات المالية (مثل المشتقات) والمعاملة الملائمة للمنح الحكومية وعقود التأمين وعقود الإيجار ونشاطات إستكشاف المعادن وخطط منافع التقاعد.

وبشكل عام، تم تنظيم الدليل المبسط ليوفر إجابات موجزة على الأسئلة المتعلقة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي يواجها المحاسب خلال سير أعماله الطبيعية. وجاء تصميم مخطط الدليل ليساعد في فهم أسرع للأسئلة، وبحجم يسهل حمله في الجيب.

إصدار النسخة العربية من كتيب دليل رقابة الجودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

عمّان– أصدرت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) النسخة العربية المترجمة والمعتمدة من دليل رقابة الجودة في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم، والصادر عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

صُمِّم هذا الدليل لتعزيز التطبيق المتناسق مع المعيار الدولي لرقابة الجودة ١ " رقابة الجودة للشركات التي تؤدي عمليات تدقيق ومراجعة للبيانات المالية، وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة "، حيث يقدم المنهج العملي للطريقة التي تستخدمها المنشآت المُمارسة عند تطوير أنظمة للرقابة على الجودة.

يُساعد هذا الدليل بشكل أساسي المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم في تقديم خدمات ذات مستوى عالٍ من الجودة للعملاء، لتمكنهم من خدمة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بشكل أفضل وذلك من خلال:

- مساعدة المؤسسة في تطوير نظام الرقابة على الجودة؛
- تعزيز التطبيق المتسق مع متطلبات الرقابة على الجودة في عمليات التدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى وعمليات الخدمات الأخرى ذات الصلة؛
- تقديم وثيقة مرجعية للتدريب في المؤسسة.

يشتمل الدليل على إقتراحات حول كيفية إستخدام الهيئات والمؤسسات الأعضاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين للإرشادات بأفضل ما يمكن ليتلائم مع إحتياجاتها ونطاق إختصاصها وتوضيح وتفسير الخطوات والإجراءات الضرورية للإمتثال بهذا المعيار. وبالتالي يجمع الدليل بين كل من المتطلبات ووسائل التطبيق لتقديم تغطية شاملة للمعيار الدولي لرقابة الجودة ١.

«جمعية المجمع» تنجز عقد ٩ دورات تدريبية في ديوان المحاسبة

عمّان– أنهت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين عقد ٩ دورات تدريبية متخصصة في مقر ديوان المحاسبة، وشارك فيها ٢٣٠ موظفاً من مختلف الدوائر الرقابية في ديوان المحاسبة.

وتركزت مواد الدورات على معايير التدقيق الدولية ورقابة الجودة، ولجان التدقيق والتحقيق، والتدقيق بإستخدام العينات الإحصائية، وتحليل مخاطر التدقيق، والأساليب الحديثة للكشف عن التزييف والتزوير، والتحليل المالي لأغراض التدقيق الداخلي والخارجي، ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، بالإضافة إلى التدقيق المبني على المخاطر.

وجرى تخريج المشاركين بحضور الأستاذ وليد الرحاحلة الأمين العام بالوكالة في ديوان المحاسبة والأستاذ سالم العوري مدير المجمع، وقد ثمّن الرحاحلة التعاون المثمر بين الديوان وجمعية المجمع وأثنى على دورالجمعية الريادي في الإرتقاء بالمهنة.

بدوره أشاد الأستاذ سالم العوري مدير المجمع بجهود ديوان المحاسبة في الاهتمام بتطوير القدرات المهنية لموظفي الدولة وتقدم بالشكر من الديوان على الثقة التي منحها لجمعية المجمع لتنفيذ دورات مهنية متخصصة.

نتائج إمتحانات دورة ٢٠١١

٥٦ طالباً إجتازوا بنجاح مؤهل «محاسب عربي مهني معتمد (ACPA)»

أعلن المجمع عن نتائج امتحانات مؤهل «محاسب عربي مهني معتمد (ACPA)» – دورة ٢٠١١ فيما بلغ عدد الطلبة المتقدمين للامتحانات (٢٣٧) طالباً من كافة أنحاء الوطن العربي، وبلغ عدد الطلبة الذين اجتازوا الامتحانات بنجاح ما يقارب (٥٦) طالباً، وحصل الطالب بشار أحمد الخطيب من مركز امتحانات دمشق على المرتبة الأولى.

ومن الجدير بالذكر أن عملية اختيار الأسئلة وتصحيح أوراق الامتحانات تتم بإشراف لجنة من هيئة الامتحانات الدولية في جامعة كامبردج.

تهنئ إدارة المجمع الطلبة الناجحين وتتمنى للطلبة الذين أخفقوا كل أمنيات التوفيق في الدورة المقبلة.

وفيما يلي أسماء الطلبة الذين اجتازوا امتحانات دورة ٢٠١١ بنجاح:

من المملكة العربية السعودية:

١. أشرف خليل علي خليل
٢. حنان محمد رزق الله علي
٣. بهاء ناجد صدقي الصبيح
٤. عماد الدين يحيى زكريا الحوراني
٥. سعيد اسحق مصباح الصفدي
٦. طارق محمد صالح امين شقمان
٧. هاني احمد عطية المرسى الغندور
٨. احمد سعيد عبد الحميد ابراهيم

من المملكة الأردنية الهاشمية

٩. غادة محمود حسن عيسى
١٠. هيثم ابراهيم محمد السلاق
١١. شادي عبد القادر حسين برهومه
١٢. رامز نظمي رامز الزاغة
١٣. يسرى فرانك والتر بوبنهايم
١٤. لؤي عصام عبد السلام عرفات
١٥. مصطفى محمود نعيم مصطفى الدروبي
١٦. علاء وائل خيري جرار

من جمهورية مصر العربية:

١٧. احمد السيد خميس علي بيصار
١٨. صبحي عبد الشافي السيد متولي شمس

من دولة فلسطين:

١٩. موسى محمد محمد طنبور
٢٠. محمد حسن ابراهيم قاسميه
٢١. عمار محمد محمود بدران
٢٢. محمد سعيد صالح شبير
٢٣. هالة جهاد ابراهيم النجار
٢٤. عرفات عبد الله ابراهيم العف
٢٥. حسين رياض سعيد العفيفي
٢٦. محمود سعيد محمد دلول
٢٧. رانيا أحمد سعدي الشوا
٢٨. وفاء قاسم داود الأزرق
٢٩. حامد محمد نور الدين طه
٣٠. شريف عاهد احمد الخطيب
٣١. حسن محمود محمد بطه
٣٢. ديما سميح محمود قرعان
٣٣. هديل حسان خليل حبوب
٣٤. صهيب صبري إسماعيل أبو الروس

من الجمهورية العربية السورية:

٣٦. موفق عبد الجليل محمود عميره
٣٧. شادي فطين احمد الأفندي
٣٨. بشار احمد نذير الخطيب
٣٩. خالد احسان حاج عيسى
٤٠. عبد الرحمن احمد شرينه
٤١. عماد محمد خلدون القدسي

من الجمهورية اللبنانية:

٣٥. محمد وفيق النقيب

من دولة قطر:

٤٢. احمد باسم صبري جابر

من الجمهورية اليمنية:

٤٣. عبد الله محمد علي عبد الله داعر
٤٤. عبد الرحمن محمد علي جعدان
٤٥. عبد الرزاق محمد عبد الله الشامي

من سلطنة عُمان:

٤٦. جبران محسن عبد الله اليافعي

من الإمارات العربية المتحدة:

٤٧. محمد زاهر صلاحي الأصبحي
٤٨. محمود سيد عبد العال فراج
٤٩. فادي محمود علي النصر
٥٠. حسام امهيد العلي المهيد
٥١. محمد سعيد امام علي الحماقي
٥٢. رائد يوسف محمد الزير
٥٣. هند حسين عبد الله فتح الله اهلي
٥٤. عبد الحي عبد الحي اسماعيل يوسف
٥٥. لؤي عبد الفتاح محمد غزال
٥٦. جمال محمد كامل رضوان

دورة تدريبية لموظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

عمّان– عقدت جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين دورة تدريبية متخصصة بعنوان «أساسيات المحاسبة المالية» في مقر مبنى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بحضور (٢٧) سبعة وعشرون مشاركاً من موظفي الدائرة معظمهم من النيابة العامة الضريبية والشؤون القانونية.

ركزت الدورة التدريبية على تعريف المحاسبة المالية وأهدافها، الفروض و المبادىء المحاسبية، تعريف النظام المحاسبي وعناصرها، تحليل العمليات المالية، تسجيل العمليات المالية، الدفاتر المحاسبية، العمليات التمويلية والرأسمالية، عمليات البضاعة، الخصم، الاوراق التجارية، ميزان المراجعة، الحسابات الختامية والميزانية العمومية، الجرد والتسويات الجردية، جرد المصروفات والإيرادات، جرد الأصول المتداولة وغير المتداولة، الأخطاء المحاسبية وتصحيحها، البيانات المالية وتبويبها، وتحليل البيانات المالية.

وفي حفل تخريج المشاركين ثمن الاستاذ بشار صابر، مساعد المدير العام للشؤون الإدارية جهود الجمعية ورئيسها سعادة الدكتور طلال أبوغزاله والتي تهدف إلى الإرتقاء بمهنة المحاسبة والتدقيق في الأردن خاصة وفي العالم العربي عامة، ولمشاركتهم في صياغة المعايير الدولية وترجمتها إلى اللغة العربية، وأشار إلى ضرورة إستمرار موظفي الدائرة القانونية على التدريب في مجال المحاسبة كونها تنمي خبرة العاملين في هذه الدائرة ولما لها من أهمية في صلب العمل. وتوجه الأستاذ سالم العوري، مدير «جمعية المجمع» بالشكر لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات على الثقة لجمعية المجمع لتنفيذ هذه الدورة وللمشاركة في عملية التدريب المستمر لموظفي الدائرة.

وأثنى المشاركون على الجهود التي تبذلها الجمعية وأعربوا عن رضاهم لمستوى المعلومات والمعرفة التي اكتسبوها والتي كان لها الأثر الأكبر في تنمية مهاراتهم وتعزيز معرفتهم وخبراتهم في مجال المحاسبة متطلعين إلى مزيد من هذه الدورات التدريبية.

المجمع الراعي الذهبي في اليوم المهني العلمي بإمارة الشارقة

الشارقة– شارك المجمع العربي للمحاسبين القانونيين كراعي ذهبي في اليوم العلمي المهني الذي نظمته شركة (Open Thinking) في غرفة تجارة الشارقة.

وتم تخصيص ركن للمجمع جرى فيه عرض الإصدارات المهنية والصادرة عن المجمع ومن أبرزها الإصدارات العربية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة ومعجم طلال أبوغزاله للمحاسبين والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، إضافة إلى كتب منهاج المجمع العربي للمحاسبين القانونيين والأدلة والنشرات الصادرة عن المجمع.

وشارك في هذا الحدث نحو مائتي مهني من ممثلي الهيئات المهنية العربية والدولية، وكذلك ممثلو المجمع في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث شارك الأستاذ عصمت فهمي ممثل المجمع في إمارة دبي في حلقة نقاش بعنوان « مستقبل مهنة المحاسبة» وقدّم شرحاً وافياً لمسيرة وأنشطة المجمع وأجاب على الأسئلة والإستفسارات المتعلقة بمنهاج المجمع الدولي والمؤهل وشهادة « محاسب عربي مهني معتمد (ACPA)» وشهادة «محاسب إداري عربي معتمد (ACMA)» وشهادة «التمويل الإسلامي (CIMA)» والتي يصدرها المجمع.

رئيس المجمع يستقبل وفداً من جامعة اليرموك والبنك الإسلامي والبحث تناول تعزيز المجمع لخدماته في شمال الأردن

عمّان– إستقبل الدكتور طلال أبوغزاله كلاً من الدكتور أحمد العمري مدير مركز الملكة رانيا بجامعة اليرموك والدكتور مفلح الجراح مدير البنك الإسلامي الأردني – فرع إربد والدكتور شادي الشقران رئيس قسم التدريب في مركز الملكة رانيا بجامعة اليرموك، بحضور الأستاذ سالم العوري مدير المجمع العربي للمحاسبين القانونيين والأستاذة رشا أبو عفّار مسؤولة فرع المجمع في جامعة اليرموك.

وتناول البحث في اللقاء إمكانية أن يعمل فرع المجمع في جامعة اليرموك على خدمة طلاب الجامعات السورية القريبة من الحدود الأردنية وعقد دورات تدريبية لهم وذلك للمساهمة بتأهيلهم ليبقوا على تواصل مع تحصيل العلم حتى يعودوا للدراسة المنتظمة في جامعاتهم، وأتفق على أن يسدد الطلبة الراغبون في المشاركة في هذه الدورات الرسوم على دفعات ميسرة.

وبحث اللقاء أنشطة المجمع في مجال التدريب والتأهيل والتي ستغطي خلال وقت قصير كافة جامعات شمال الأردن بإدارة وإشراف فرع المجمع في مركز الملكة رانيا بجامعة اليرموك.

ودعا الدكتور مفلح الجراح إلى أهمية أن تشمل الخطة التدريبية على دورات متخصصة بالبنوك مثل شهادة التمويل الإسلامي التي يطرحها المجمع، وتقييم الملاءة وغيرها، معرباً عن إستعداد البنك الإسلامي الأردني فرع إربد بتوفر تدريب لمدة شهر لكل من يلتحق بإحدى هذه الدورات.

على صعيد آخر، طرحت في اللقاء فكرة إعتماد مؤهل "محاسب عربي مهني معتمد (ACPA)" كمساق في برامج بكالوريوس المحاسبة التي تقدمها جامعة اليرموك.

أبوغزاله يثمن عالياً نتائج اجتماع المجمع / اربد مع الفعاليات الرسمية والشعبية في شمال الأردن

إربد– عقد المجمع العربي للمحاسبين القانونيين مؤخراً في فرعه لدى مركز الملكة رانيا للدراسات الأردنية وخدمة المجتمع– جامعة اليرموك اجتماعاً شمل العديد من الشخصيات الهامة والمسؤولين الكبار منهم محافظ اربد بالوكالة عطوفة الأستاذ وليد الرشدان وعطوفة نائب محافظ عجلون وعطوفة مدير الاستخبارات ومدير الشرطة وعطوفة النائب العام وعدداً من السادة النواب وسعادة العين سامي خصاونة رئيس الجمعيات الخيرية في الأردن وعطوفة الدكتور مفلح الجراح مدير البنك الإسلامي الأردني ومدراء الشركات الكبرى في اربد والسفير الماليزي في الأردن.

عرض المدير التنفيذي للمجمع خلال الاجتماع شرحاً تفصيلياً عن المجمع و نشأته و نشاطاته و الدورات التدريبية التي تم عقدها وتلك المنوي عقدها خدمة من المجمع لسكان شمال الأردن من طلبة وموظفين.وأكد السفير الماليزي على حاجة الطلاب الماليزيين في جامعة اليرموك للتدريب والتأهيل المهني و أكد السيد فهم الموسى المدير التنفيذي للمجمع على استعداد المجمع التام على خدمة الطلاب الماليزيين وأوضح أن المجمع بصدد التنسيق لعقد اتفاقية تعاون طويلة الأجل مع السفارة الماليزية لتدريب الطلبة الماليزيين.

وحظي اللقاء بتغطية إعلامية واسعة من المدينة نيوز وإذاعة اربد الكبرى وقناة اربد الفضائية و التي أجرت لقاءات مع العديد من الحضور. وأكد سعادة العين سامي خصاونة رئيس الجمعيات الخيرية في الأردن على ضرورة التعاون المشترك بين المجمع العربي للمحاسبين القانونيين كونه منظمة غير ربحية مع الجمعيات الأخرى المنتشرة في أرجاء المملكة وحاجة المحاسبين في هذه الجمعيات و التي يبلغ عددها ٢٠٠ جمعية للتدريب المتخصص الذي يقدمه المجمع.

ورحب عطوفة وليد الرشدان وجميع الشخصيات القائمة على هذا الاجتماع بالمجمع العربي للمحاسبين القانونيين وبوجوده بإقليم الشمال وأكدوا على أن هذا المجمع سيخدم المجتمع المحلي كون منطقة إقليم الشمال تفتقر لوجود مثل هذه المنظمات غير الربحية الداعمة لقطاع المحاسبة والتدقيق خصوصاً انه يرأسه سعادة الدكتور طلال ابوغزاله الغني عن التعريف و المعروف بعطائه المستمر خدمةً للمهنة على مستوى العالم ككل.

رئيس المجمع يحاضر في جامعة اليرموك حول التفكير الإبداعي في بناء المؤسسات والمشاريع

إربد- استضافت جامعة اليرموك الدكتور طلال أبوغزاله في محاضرة وحوار مفتوح مع طلبة الجامعة، بحضور الدكتور عبدالله الموسى رئيس الجامعة ونواب الرئيس والعمداء والأساتذة وحشد من الطلبة، نظم اللقاء عمادة شؤون الطلبة ومركز الملكة رانيا للدراسات الأردنية وخدمة المجتمع والمجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

وتحدث الدكتور أبوغزاله عن التفكير الإبداعي في بناء المؤسسات وإقامة المشاريع والأعمال المدرّة للدخل، وركّز على أهمية صناعة المعرفة باعتبارها الطريق لصنع الثروة مؤكّداً أن الفرص المتاحة أمام الشباب اليوم لم تكن متاحة للأجيال السابقة.

ودعا الشباب إلى العمل ليصبحوا صنّاع معرفة وذلك بأن يستخدموا أدوات تقنية المعلومات والإتصالات ليصنعوا شيئاً جديداً -برامج وإختراعات- تفيد مجتمعاتهم وتفيد الوطن، مشيراً أن جميع الإختراعات المعرفية التي شهدناها أحدثت تحولاً كبيراً في مجالات الحياة وكانت نتيجة إبداع وعزيمة وجد وإجتهاد وكلها كانت بقرار ذاتي من قبل الأفراد.

وخاطب أبوغزاله الطلبة قائلاً: «لا عذر لنا إن لم نصبح عمال معرفة، التي هي صناعة وثروة المستقبل»، ودعا إلى أهمية الإنتقال بالجامعات من الحرم الجامعي إلى الكون الفضائي، وأورد مثالاً : (الفضاء الذي تسبح فيه جوجل وياهو)، وغيرها من الإختراعات الفلكية المذهلة في عالم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

وقال: «لقد دخلنا في عالم جديد، مختلف، والعالم القادم الذي يعتمد على المعرفة مقبل بسرعة هائلة ولا يرحم المستكفين، ولذلك فإن رسالتي ومهمتي اليوم هي أن أدعو إلى الإبداع المعرفي، وأن أوضح لأبنائي أهمية صناعة المعرفة- صنع المستقبل، وأمامكم فرصة تاريخية لا حدود لها»، ولهذا يقول أبوغزاله نحن بحاجة إلى تغيير في ثقافتنا وتنشئة أولادنا وأحفادنا على التعامل والإندماج في عالم المعرفة لإنهم سيحدثون التغيير وهم جزء منه.

د. أبوغزاله يبحث مع رئيس مجلس إدارة سوق المال الليبي التعاون المهني في كافة المجالات

عمّان– استقبل الدكتور طلال أبوغزاله رئيس مجلس إدارة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين السيد محمد فكرون رئيس مجلس إدارة سوق المال الليبي يرافقه السيد هيثم زرتي رئيس قسم التدريب والدراسات في السوق.

ودار البحث في الاجتماع في تعزيز التعاون بين السوق الليبي والمجمع حيث أكد الدكتور أبوغزاله على تسخير إمكانيات وخبرات المجمع لخدمة سوق المال وكافة القطاعات في ليبيا، والمساهمة في تطوير إدارة السوق وتعزيز الوعي الإستثماري لدى المستثمر الليبي وتعريفه بأهمية سوق المال في الإقتصاد الوطني، كما أكد على أهمية وضرورة الإلتزام وتطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد الميزانيات لدى مؤسسات وشركات القطاعين العام والخاص، والتي تعتبر إحدى أهم الشروط لتعزيز ثقة المستثمرين بأعمال السوق.

وبهذا الصدد أبدى استعداد المجمع لعقد ورش عمل ودورات تدريبية لتأهيل كوادر سوق المال وتعزيز قدراتهم فيما يتعلق بالتعامل مع المعايير الدولية وتوعيتهم بأهمية تطبيق المعايير.

كما أبدى الدكتور أبوغزاله الاستعداد لتطبيق البرامج الجديدة التي أطلقها المجمع وهي شهادة «محاسب إداري عربي معتمد (ACMA)» وشهادة "التمويل الإسلامي (CIMA)».

ويذكر أن المجمع يرتبط بإتفاقية تعاون مهني مع سوق المال الليبي وعمل خلال الفترة الماضية على تنظيم عدد من الدورات التدريبية لكوادر السوق، وحصل عدد من موظفي السوق على مؤهل وشهادة "محاسب عربي مهني معتمد (ACPA)" بعد إجتيازهم امتحانات المنهاج بنجاح.

وفي ختام اللقاء قدم السيد محمد فكرون وهو عضو فعّال في مجلس إدارة المجمع، درع سوق المال الليبي إلى الدكتور طلال أبوغزاله تقديراً لجهوده ودوره في تطور مهنة المحاسبة العربية بشكل خاص والتنمية الإقتصادية والإجتماعية وقطاع التعليم والتدريب والتأهيل في البلاد العربية بشكل عام.

بحث التعاون المهني بين جمعية المجمع وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين

عمّان– أكد الأستاذ حاتم القواسمي رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين– الأردن على تكاملية العلاقة مع جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) والتي تهدف إلى النهوض بعلوم المحاسبة وتدقيق الحسابات، وأشاد بدور الجمعية المهني الفعال برئاسة الدكتور طلال أبوغزاله في النهوض بمسيرة المهنة والجمعية.

جاء ذلك خلال إستقبال القواسمي وفداً من جمعية المجمع العربي برئاسة الأستاذ سعيد سليمان نائب رئيس الهيئة الإدارية والذي قدم التهنئة لمجلس الإدارة الجديد برئاسة الأستاذ حاتم القواسمي. معرباً عن أمنياته بالمزيد من التوفيق والنجاح للمجلس في خدمة وتطور المهنة في الأردن.

وتم خلال اللقاء بحث أوجه التعاون المستقبلي بين الجمعيتين حيث قدم المدير التنفيذي لجمعية المجمع عرضاً موجزاً لأنشطة وإنجازات الجمعية، وأكد عن رغبته في تعزيز وفتح مجالات أخرى للتعاون خدمةً لمهنة المحاسبة والتدقيق في المملكة. كما عرض الأستاذ فهم تقديم الإصدارات المهنية الصادرة عن الجمعية والتي تمتلك الحق الحصري بترجمتها إلى اللغة العربية بأسعار خاصة تفضيلية لأعضاء جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين.

من جهته رحب الأستاذ حاتم القواسي بهذه المبادرة وشكر الوفد على التهنئة.

نظام التعديل الأول لنظام مهنة تدقيق ومراقبة الحسابات في العراق

أصدرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٩ نظام التعديل الأول لنظام مهنة تدقيق ومراقبة الحسابات في العراق والذي يسير عمل شركات التدقيق الأجنبية في العراق من خلال تأسيس شركة عراقية تضامنية بمشاركة شركة تدقيق أجنبية مع شريك (مدقق عراقي أو شركة عراقية مجازة) حصتها ٥٥٪.

إجتماع استراتيجي للمجمع في عمّان تطوير البرامج لتصبح إلكترونية ومتاحة على مستوى العالم

عمّان- عقد مجلس إدارة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين إجتماعاً في مبنى كلية طلال أبوغزاله للدراسات العليا في إدارة الأعمال بمشاركة وفد من المؤسسات الفلسطينية يضم رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينيين والقائم بأعمال رئيس جامعة القدس بالوكالة وعميد كلية الاقتصاد في الجامعة ورئيس قسم المحاسبة.

وأعلن الدكتور طلال أبوغزاله رئيس المجمع في هذا الإجتماع تحويل المجمع ليصبح دولياً وتطوير برامجه لتصبح إلكترونية وباللغة الإنجليزية إضافة إلى العربية، والهدف من ذلك هو أن يصبح مؤهل وشهادة المجمع متاحاً للطلبة والمهنيين على مستوى العالم، حيث يجري حالياً تحديث المنهاج حيث سيصار إلى ترجمة المنهاج الجديد إلى الإنجليزية واعتماد مراكز امتحان على مستوى العالم.

وقد أقر المجلس هذا التوجه كما تقرر أيضاً فتح فروع للمجمع في كل من قطر وليبيا والعراق ولبنان، وسوريا واليمن ومصر والمملكة العربية السعودية بالتنسيق مع الجمعيات المحاسبية والغرف التجارية في هذه الدول، وقد بدأت إدارة المجمع هذه الخطوة بتنفيذ الإتفاقية الموقعة مع جمعية المحاسبين القانونيين في دولة الإمارات. وأوصى المجلس بأن يتم التنسيق مع الجمعيات والنقابات المهنية المحلية عند تنفيذ برامج المجمع التدريبية مع مراعاة الخصوصية الوطنية لكل بلد.

وناقش المجلس تطوير عدد من البرامج والشهادات المهنية حيث أقر تطوير شهادة ومنهاج مدقق داخلي عربي معتمد، والذي سيتضمن أربعة أجزاء وتقرر أن يتم تأليف المنهاج ووضع آلية لتطبيقه كمؤهل وشهادة مهنية جديدة متخصصة.

كما ناقش نظام شهادة محاسب إداري عربي معتمد وأوضح المدير التنفيذي للمجمع أن المجمع قد فرغ من إعداد البرامج والمنهاج على نفس مستوى البرنامج البريطاني، كما أحاط المجلس علماً بأن المجمع فرغ من التحضير لبرنامج التأهيل المهني للحصول على شهادة التمويل الإسلامي والذي سيعقد البرنامج التدريبي الأول له في نيسان من العام الحالي.

وقال الدكتور طلال أبوغزاله بأن هذه المؤهلات والشهادات ستدار كبرامج مستقلة تحت إشراف المجمع وهي ليست شهادات تأهيل للعضوية.

واعتمد المجلس تطبيق المجمع مشروع الهواتف الذكية، الذي يتيح للأعضاء والطلاب الإطلاع على المعلومات والكتب والإجراءات وكافة أخبار المجمع والحصول على كافة خدماته من خلال الهواتف المحمولة الذكية بدلاً من الحاسوب.

على صعيد آخر أكد رئيس المجمع الحرص على تطبيق معايير المحاسبة في القطاع العام في كافة الدول العربية، من خلال رسائل سيتم توجيهها إلى رؤساء الوزراء العرب على غرار تلك التي وجهت في الأردن والعمل على تنظيم ورش عمل تعريفية بهذه المعايير في البلاد العربية.

وقال أن منهاج المجمع بات يدرس ضمن المناهج الدراسية لعدد من الجامعات في الأردن وجاري وضع الترتيبات والإتفاق مع جامعات أخرى في مختلف البلاد العربية.

وبالنسبة لطلبة المجمع فقد أفاد مسؤول الإمتحانات بأن عدد الطلبة المسجلين بلغ أربعة آلاف وخمسمائة طالب، وأوضح بأن مسؤولي جامعة كامبردج موجودون حالياً في عمان لمراقبة ومراجعة إجراءات ونتائج الإمتحانات، ولا تصدر الشهادات إلا بموافقة وإعتماد هيئة الإمتحانات الدولية/ جامعة كامبردج.

هذا وقد بحث المجلس عدداً من الموضوعات الإدارية والمالية وتقرر تعديل الموازنة التقديرية للمجمع للعام ٢٠١٢ بموجب القرارات والتعديلات الجديدة، واتفق الأعضاء على عقد الإجتماع المقبل للمجلس في الثالث من شهر أيلول ٢٠١٢ في بيروت ودعوة مجالس المهنة والجمعيات والنقابات المتخصصة في مهنة المحاسبة في البلاد العربية لحضور الإجتماع وذلك لتشكيل مجلس أعلى من الهيئات الرقابية العربية على المهنة.

وفي ختام الإجتماع وجه الدكتور أبوغزاله الشكر والتقدير لكافة الأعضاء والضيوف على المشاركة الجادة والفعالة لكافة المواضيع التي جرى طرحها ومناقشتها، والنتائج التي تم التوصل إليها ووصف الإجتماع بالإستراتيجي التقني، وبأنه نقله تاريخية في مسيرة المجمع.

هذا وسيعقد المجمع العربي للمحاسبين القانونيين برعاية جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات الإماراتية إجتماعه السنوي في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٢ في مدينة دبي وذلك لبحث قضايا تخص المجمع والمهنة بشكل عام.

المشاركة في مؤتمر دولي حول التحديات المالية والإقتصادية

البحر الميت- شارك المجمع العربي للمحاسبين القانونيين في المؤتمر الدولي حول التحديات المالية والإقتصادية التي تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول الخليج العربي ٢٠١٢ الذي نظمته الجامعة الألمانية الأردنية بالتعاون مع مجلة الجمعية الدولية للعلوم والثقافة في منطقة البحر الميت.

ويعتبر المؤتمر الذي عقد برعاية وزير التعليم العالي والبحث العلمي فرصة لتبادل المعرفة والخبرة مع المشاركين من مختلف العلوم الإدارية والإقتصادية، وإتاحة الفرصة لهم لمناقشة التداعيات الإقتصادية والمالية على المنطقة العربية، حيث تناولت محاور البحث المحور المالي، والإقتصادي، والحكومي ومحور المحاسبة وإدارة والأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، كما تناولت أيضاً المياه والطاقة والبيئة.

وكان المجمع أحد الرعاة الرئيسيين في المؤتمر حيث تم تخصيص جناح في المؤتمر لعرض الإصدارات المهنية من كتب المعايير والمعاجم والبرامج التدريبية والشهادات المهنية، وتم توزيع عدد من الإصدارات على المشاركين.

هذا وقدم الدكتور إيهاب المقابلة مدير مركز الإستشارات والتدريب في الجامعة الألمانية الأردنية درعاً للأستاذ سالم العوري مدير المجمع تقديراً وتكريماً لدور المجمع المهني.

نشر الورقة الرابعة حول وضع السياسة
الاتحاد يدعو إلى تعزيز شفافية ومساءلة الإدارة المالية في القطاع العام

نشر الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، المنظمة العالمية لمهنة المحاسبة والتي تضم أعضاء وزملاء من ١٢٧ دولة، الورقة الرابعة حول وضع السياسة بعنوان: شفافية ومساءلة الإدارة المالية في القطاع العام: استخدام معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

تنص الورقة على رؤية الإتحاد الدولي للمحاسبين حول وجوب تقديم الحكومات في مختلف أنحاء العالم معلومات واضحة وشاملة فيما يتعلق بالنتائج المالية للقرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من أجل حماية الجمهور والمستثمرين في السندات الحكومية. وقد تمّ إصدار هذه الورقة في وقت أصبح فيه القصور في جوانب الإدارة المالية والشفافية والمساءلة لدى العديد من الحكومات أكثر بروزاً نتيجة تفاقم مشكلات الديون السيادية حول العالم. وتتحقق الشفافية والمساءلة فقط عبر نظام فعال وقوي وعالي الجودة لإعداد التقارير المالية قائم على أساس الاستحقاق، والذي يتيح تسجيل الأصول والالتزامات الحكومية (بما في ذلك الديون) والإبلاغ والإفصاح عنها بشكل مناسب- وبالتالي مراقبتها بشكل فعال.

تُعدّ معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وهو مجلس مستقل لوضع المعايير يدعمه الاتحاد الدولي للمحاسبين، هي نظام إعداد التقارير المالية عالي الجودة والقائم على أساس الاستحقاق الأكثر قبولا على مستوى العالم.

International Federation of Accountants

وقال الرئيس التنفيذي للإتحاد الدولي للمحاسبين، إيان بول، ضمن حديثه في ندوة الديون السيادية للإتحاد الدولي للمحاسبين، والتي جمعت كبار المهنيين من الحكومة والقطاع العام ومهنة المحاسبة في جميع أنحاء العالم للترويج للحاجة إلى تعزيز إعداد التقارير المالية في القطاع العام: "أدت أزمة الديون السيادية إلى تسليط الضوء على نقص شفافية ومساءلة الحكومات وضعف إدارة التمويل العام وإعداد التقارير المالية في القطاع العام ونقص مؤسسات الإدارة المالية في الكثير من البلدان. ويتوجب على الحكومات حول العالم أن تتبنى بالإجماع معايير موحدة وعالية الجودة قائمة على أساس الاستحقاق لإعداد التقارير المالية من أجل حماية مصالح كل من المستثمرين والمواطنين، ورغم أن المشاكل التي أبرزتها أزمة الديون السيادية لا يمكن حلّها فقط عبر إعداد تقارير أفضل، إلا أنه لا يمكن حلها أيضاً على المدى الطويل دون ذلك."

دعوة مجموعة العشرين التركيز على حلول لقضايا عالمية لتحقيق الإستدامة والنمو

ضمن خطاب قُدّم مؤخراً، حثّ الاتحاد الدولي للمحاسبين، وهو المنظمة العالمية لمهنة المحاسبة والتي تضم أعضاء وزملاء في ١٢٧ دولة، قادة مجموعة العشرين خلال اجتماعهم المنعقد في يونيو ٢٠١٢ في المكسيك بالتركيز على إيجاد حلول عالمية للقضايا العالمية من أجل تحقيق الاستدامة والنمو.

يوصي هذا الخطاب الذي يعد ملحقا لتقديمات سابقة في ٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١ وفي بدايات ٢٠١٢ مجموعة العشرين باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق أولويات الرئاسة المكسيكية الحالية المتمثلة في: تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإجراء الإصلاحات الهيكلية كأسس للنمو وفرص العمل، وتعزيز النظام المالي ودعم الشمولية المالية لتعزيز النمو الاقتصادي وتطوير النظم المالية الدولية في عالم مترابط، وتعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي باستخدام موارد طبيعية ومكافحة تغير المناخ. تتضمن التوصيات ما يلي:

- تبني وتنفيذ ما يلي في جميع المناطق:
  - * المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
  - * معايير التدقيق الدولية؛ و
  - * متطلبات استقلالية المدقق المبينة في قواعد أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين، الصادرة من المجلس الدولي لمعايير أخلاقيات مهنة المحاسبة.
- أن تعمل مجموعة العشرين على دعم وتعزيز الموارد وترتيبات الحوكمة لهيئات التنظيم العالمية (من ضمنها واضعي المعايير) التي حددت بوضوح التوقعات والمسؤوليات. وفي هذا الصدد، يعيد الاتحاد الدولي للمحاسبين التأكيد على دعمه للترتيبات المشتركة بين القطاع الخاص/القطاع العام من أجل صياغة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتدقيق والتأكيد وقواعد الأخلاقيات والتعليم المحاسبي.

- أن تعمل مجموعة العشرين على دعم المبادرات التي تهدف إلى زيادة الشفافية في إدارة الموارد العامة، بما في ذلك تحسين ممارسات الحكومة في إعداد التقارير المالية ووضع إطار حوكمة دولي لمؤسسات القطاع العام ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وضمان تقييم الالتزامات الضريبية بشكل سليم وتحصيلها وفقا للقانون.

- أن تعلن مجموعة العشرين بشكل رسمي عن دعمها للإجراءات التي يتم اتخاذها من قبل المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة فيما يخص وضع إطار معين لإعداد التقارير المتكاملة. ويعد المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة، الذي يشارك فيه الاتحاد الدولي للمحاسبين، مبادرة هامة حيث أنه يمثل تعاون بين نطاق واسع من قادة الشركات والاستثمارات والمحاسبة والأوراق المالية والهيئات التنظيمية والأكاديمية.

- أن تتقيد الحكومات والمنظمون بمبادئ التنظيم عالية الجودة وبالأخص تقييم الأثر الاقتصادي عند تنفيذ الإصلاح التنظيمي المبني على الأدلة. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن يدركوا أن الاصلاحات التنظيمية قد تؤثر على قطاعات الاقتصاد بشكل مختلف؛ على سبيل المثال، قد تؤدي التغيرات التي تستهدف المؤسسات الكبيرة والمعقدة إلى نتائج غير مقصودة عند تطبيقها على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

- أن تدعم أمم مجموعة العشرين المبادرات التي تهدف إلى تعزيز مهنة المحاسبة في الدول النامية والناشئة. ولتحقيق هذه المهمة، يسهم الاتحاد الدولي للمحاسبين في تطوير منظمات محاسبية مهنية قوية وممارسات عالية الجودة من قبل محاسبين مهنيين من خلال عدة طرق، من ضمنها علاقاتها مع مجتمع الجهات المانحة.

صرّح الرئيس التنفيذي للاتحاد الدولي للمحاسبين، إيان بول، أنه «في وقتنا الحاضر، تستدعي القضايا العالمية إيجاد حلول عالمية، حيث أن مجموعة العشرين مهيأة بشكل استثنائي لدعم الاستدامة والنمو العالمي». «وكذلك تتطلب المشكلات التي يواجهها المجتمع الدولي في وقتنا الحاضر تطوير إدارة الموارد العامة وتحسين إعداد التقارير غير المالية بالإضافة إلى إنشاء منظمات أكثر استدامة. وتهدف مهنة المحاسبة إلى المساهمة في إيجاد وتنفيذ تلك الحلول».

تم تنزيل هذا الخطاب الموجه إلى مجموعة العشرين شاملاً لجميع التوصيات على الموقع الالكتروني الخاص بالاتحاد الدولي للمحاسبين.

إصدار الدليل الدولي المقترح لمساعدة المحاسبين على تحسين عمليات إعداد تقارير الأعمال

أصدرت لجنة المحاسبين المهنيين في قطاع الأعمال التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين الدليل الدولي المقترح للممارسة الجيدة، أحد عشر مبدءاً لعمليات إعداد تقارير أعمال فعالة، ليتمكن الجمهور من إبداء ملاحظاته عليها. يهدف الدليل إلى وضع معيار مرجعي للممارسات الجيدة عند تنفيذ عمليات إعداد تقارير أعمال في المؤسسة، ويساعد المحاسبين المهنيين في قطاع الأعمال والمؤسسات التابعين لها من وضع حلقة من التحسينات المتواصلة على عمليات إعداد تقارير الأعمال لمساعدة أصحاب العلاقة المعنيين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات وافية حول المؤسسة.

وقد قال روجر تابور رئيس لجنة المحاسبين المهنيين في قطاع الأعمال «تقارير الأعمال عالية الجودة هامة وحساسة جداً لأسواق رأس المال القوية والنمو الاقتصادي المستدام. ويتطلب استخراج تقارير أعمال عالية الجودة من المؤسسات أن يكون لديها عمليات إعداد تقارير أعمال».

تهدف اللجنة من خلال هذا الدليل إلى تقديم دليل مبني على مبادئ يدعم المحاسبين المهنيين في قطاع الأعمال بمساعدتهم على تطبيق ممارسات جيدة. وهو موجه لكافة المؤسسات الراغبة في تعزيز عمليات إعداد التقارير بغض النظر عن حجمها أو هيكلها، وعما إذا كانت خاصة أو عامة.

وقالت كارين بروكس رئيس فريق عمل إعداد تقارير الأعمال التابع للجنة المحاسبين المهنيين في قطاع الأعمال أن الدليل سيساعد المحاسبين المهنيين في قطاع الأعمال ومؤسساتهم على ضمان تنفيذهم لعمليات إعداد التقارير الأكثر فعالية، وأن تنفيذ هذه العمليات سيمكنهم من تزويد أصحاب العلاقة المعنيين – الداخليين والخارجيين – بمعلومات مالية وغير مالية عالية الجودة.

نشجع المحاسبين المهنيين ومؤسساتهم المهنية والأطراف الراغبة الأخرى التجاوب مع الدليل المقترح للمساعدة في تحسين إمكانية تطبيقه على المحاسبين المهنيين في مؤسسات من كافة الأحجام.

كيفية تقديم الملاحظات

تدعو لجنة المحاسبين المهنيين في قطاع الأعمال جميع أصحاب العلاقة المعنيين التقدم بملاحظاتهم، وللإطلاع على المسودة وتقديم الملاحظات، يرجى زيارة قسم لجنة المحاسبين المهنيين في قطاع الأعمال على الموقع الإليكتروني للاتحاد الدولي للمحاسبين www.ifac.org/paib. مطلوب تقديم الملاحظات على المسودة في موعد أقصاه ٢٣ أغسطس / آب ٢٠١٢.

نبذة عن لجنة المحاسبين المهنيين في قطاع الأعمال

تقوم اللجنة بخدمة الهيئات والمحاسبين المهنيين الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين في كافة أرجاء العالم العاملين في الخدمات التجارية والصناعية والمالية والتعليمية والقطاعات العامة والقطاعات غير الربحية. وهي تهدف إلى تعزيز والمساهمة في قيمة المحاسبين المهنيين في قطاع الأعمال برفع الوعي بالأدوار الهامة التي يلعبونها هؤلاء المحاسبون، ودعم الهيئات الأعضاء في تعزيز كفاءة وأهلية منسوبيها، وتسهيل الاتصال والتواصل واقتسام الممارسة والأفكار الجيدة.

تعيين
فايزول تشودهورير
رئيساً تنفيذياً للإتحاد الدولي للمحاسبين

أعلن الاتحاد الدولي للمحاسبين، وهو المنظمة العالمية لمهنة المحاسبة والتي تضم أعضاء وزملاء في ١٢٧ دولة، عن تعيين فايزول (فايز) تشودهوري رئيساً تنفيذياً جديدا للاتحاد. وهو يخلف الرئيس التنفيذي الحالي، إيان بول، المتوقع انتهاء عقده في فبراير ٢٠١٣.

عمل السيد تشودهوري سابقاً مع البنك الدولي، حيث شملت مناصبه الأخيرة منصب نائب رئيس تمويل الشركات وإدارة المخاطر، ومنصب مراقب ونائب رئيس التخطيط الاستراتيجي وإدارة الموارد.

ومن ضمن مهامه في المنصب الأخير أنه كان المتحدث باسم البنك الدولي فيما يتعلق بقضايا المحاسبة والتدقيق الدولية. وقد بدأ السيد تشودهوري مسيرته المهنية في عام ١٩٧٤ بالعمل في شركة برايس ووترهاوس في لندن في مجال المحاسبة العامة مبدئيا ثم انتقل إلى مجال الاستشارات الإدارية. وأمضى السيد تشودهوري ثلاث أعوام في نيجيريا من فترة عمله في برايس ووترهاوس لتطوير مهنة الاستشارات في تلك المنطقة.

خدم السيد تشودهوري في عدد من الهيئات الممثلة رفيعة المستوى حيث أنه كان عضو في مجلس مراقبة المصلحة العامة (PIOB) من بداية تشكيله في عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠ والذي تم تأسيسه لضمان صياغة معايير التدقيق والتأكيد وأخلاقيات المهنة والتعليم لمهنة المحاسبة بطريقة شفافة تعكس المصلحة العامة. وكذلك ترأس السيد تشودهوري لجنة التوجيه العالمية التابعة للمنتدى الدولي لتطوير المحاسبة وكان عضوا في اللجنة الاستشارية للمعايير التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية. وإضافة إلى ذلك، شغل السيد تشودهوري منصب عضو في المجلس العراقي للمشورة والمراقبة الذي أسسه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

حصل السيد تشودهوري على شهادة الماجستير مع مرتبة الشرف في علم الهندسة والاقتصاد من جامعة أوكسفورد. وهو أيضاً عضو في جمعية المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز.

أشار رئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين، جوران تيدستروم، إلى أن «فايز يتمتع بما يزيد عن ٣٦ عاما من الخبرة في مهنة المحاسبة وهو يتمتع بفهم عميق لدور المحاسبة في المؤسسات بالإضافة إلى معرفة القضايا التي تحيط بالمهنة. وقد لعب دورا هاما في المناقشات التي أدت إلى وضع ترتيبات الحوكمة الحالية للقطاعين الخاص/العام في وضع المعايير الدولية. وأن السيد تشودهوري على معرفة تامة بالاتحاد الدولي للمحاسبين من خلال عمله مع مجلس مراقبة المصلحة العامة. ونحن بغاية السعادة للترحيب بفايز في منصبه الجديد».

وصرّح السيد تشودهوري قائلا «يشرّفني أنه قد تم اختياري لتولّي هذا المنصب. وأنا أؤمن بشدة أن المحاسبة هي إحدى المهن الأساسية التي يرتكز عليها أداء المجتمعات الحديثة وبالتالي يعتبر دور الاتحاد الدولي للمحاسبة مهما للغاية».

تم توظيف السيد تشودهوري بعد بحث دولي عميق من قبل شركة بحوث تنفيذية.

مجلس معايير المحاسبة الدولية يؤجل تاريخ نفاذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ الإلزامي الى ٢٠١٥

International Accounting Standards Board®

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ «الأدوات المالية» تؤجل تاريخ السريان الإلزامي من ١ يناير ٢٠١٣ الى ١ يناير ٢٠١٥. وسيتيح التأجيل توحيد تاريخ النفاذ الإلزامي لجميع مراحل المشروع. وتوفر التعديلات أيضاً إعفاء من متطلبات إعادة بيان البيانات المالية المقارنة لتأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩.

وكان الإعفاء في الأساس متوفراً فقط للشركات التي تختار تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ قبل عام ٢٠١٢. وبدلاً من ذلك، ستكون إفصاحات الانتقال الاضافية مطلوبة لمساعدة المستثمرين في فهم تأثير التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ على تصنيف وقياس الأدوات المالية.

ولا يزال التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٩ مسموحاً.

وثيقة سؤال وجواب عن الشك المهني الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية موظفو يصدرون وثيقة سؤال وجواب عن الشك المهني

IAASB

أصدر موظفو مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB) وثيقة الشك المهني عند تدقيق البيانات المالية، وهي عبارة عن وثيقة جديدة تتضمن سؤالاً وجواباً تعيد التأكيد على المدققين بأهمية وجود ولو قليل من الشك المهني عند أداء مهامهم.

ويقر كل من مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB) ومعايير التدقيق الدولية (ISAS) بالأهمية الأساسية للشكوك المهنية، "كما صرح البروفيسور أرنولد شيلدر، رئيس مجلس ادارة (IAASB)، الذي أضاف، "على الرغم من ذلك، فإن إعتماد وتطبيق العقلية المتشككة ينبع في نهاية المطاف من المسؤولية الشخصية والمهنية التي يطبقها كل مدقق.

إنها جزءٌ لا يتجزأ من مجموعة من المهارات التي يتمتع بها مدقق الحسابات، كما أنها ترتبط إرتباطاً وثيقاً مع المفاهيم الأساسية لإستقلال المدقق واستقلال قراره المهني، كما تسهم في تعزيز جودة عملية التدقيق. وعليه يصبح تعليم وتدريب المدقق وتجربته أموراً حاسمة فيما يتعلق بهذا الأمر. كما أن لشركات التدقيق نفسها دوراً مهماً في غرس عقلية التشكك لدى مدققي الحسابات، كما تفعل المنظمات والهيئات الرقابية وكذلك القائمين على الحوكمة ".

"يتوقع الجمهور جودة عالية في عملية التدقيق. في حين أن ما يعنيه ذلك يتوقف على منظور المعني الذي يمثل السمة المميزة عند ممارسة الحكم المهني جنباً إلى جنب مع «جرعة» صحية من التشكك المهني من قبل مدقق الحسابات.

حيث أن قليلا من مواقف التشكك يعزز قدرة المدقق على التحديد والإستجابة للظروف التي قد تشير إلى أخطاء محتملة ناجمة عن خطأ أو غش والتي تشكل أدلة حاسمة لتقييم أدلة التدقيق" كما بين جيمس غن، المدير الفني مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB).

يركز منشور سؤال وجواب على المتطلبات ووسائل التطبيق في المعايير الدولية للمراجعة ومعايير التدقيق والتأكيد التي تعكس أهمية خاصة لفهم الشك المهني خلال عملية تدقيق البيانات المالية وتطبيقه بشكل صحيح.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يتم توفير إجابات للدور الذي يمكن لشركات التدقيق ومدققي الحسابات أن تلعبه لتعزيز الوعي بأهمية الشك المهني وتحديد جوانب عملية للتدقيق حيث يكون للشك المهني أهمية خاصة يمكن اثباتها.

مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية / يعملان على تقليص الفوارق حول تصنيف وقياس نماذج الأدوات المالية

اتفق كلٌّ من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) على العمل معاً لتقليص الفوارق المتعلّقة بالنماذج الخاصة بالتصنيف والقياس للأدوات المالية.

تشكّل النقاشات جزءاً من المداولات التي يُجريها مجلس معايير المحاسبة المالية لتحديث معايير المحاسبة المقترحة حول الأدوات المالية التي صدرت في الأصل في أيار ٢٠١٠. وينظر مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى هذه النقاشات باعتبارها جزءاً من مشروعه الذي يهدف إلى إجراء تغييرات محدودة النطاق على معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩، الأدوات المالية، الصادر في تشرين الثاني ٢٠٠٩ والذي تمّ تعديله في تشرين الأول ٢٠١٠. ويأتي هذا كنتيجة لعمل المجلس المستمر لوضع معايير دولية لإعداد تقارير مالية جديدة تتعلّق بعقود التأمين وردود الفعل التي تمّ تلقّيها حول تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ للأدوات الخاصة.

وسيعمل المجلسان جنباً إلى جنب بهدف تحقيق مزيد من المواءمة مع العناصر الرئيسية لنماذج عمليات التصنيف والقياس الخاصة بهما. كما وسيقوم المجلسان باكتشاف هذه العناصر الرئيسية بشكل مشترك، ومن ثمّ اتّخاذ القرار حول احتمال إصدار تعديلات مقترحة لمعيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً «الولايات المتحدة» (US GAAP)، على التوالي.

وقد قال هانس هوجيرفورست، رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية:

«عندما تمّ استحداث معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ في عام ٢٠٠٩، ذكرنا أنّه قد يكون مطلوباً إجراء مزيد من التعديلات بمجرّد أن يصبح اتجاه الإنتقال إلى عقود التأمين واضحاً. ونحن الآن عند هذه النقطة.

وفي الوقت ذاته، تقدّم هذه المراجعة محدودة النطاق فرصة مثالية لمواءمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (US GAAP) على نحوٍ أوثق، في هذا المجال الهام من التقارير المالية.

وسنمضي بحذر في إقرار الاستثمارات التي قامت العديد من الاختصاصات بإنجازها عند إعدادها لاستحداث معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ في عام ٢٠٠٥".

وقالت ليزلي ف. سيدمان، رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية:

«تمّ حث المجلسين على التلاقي في معاييرهما المتعلّقة بالأدوات المالية. ويأتي القرار الذي اتّخذ بشأن العمل جنباً إلى جنب في الفروق الرئيسية- التي تُمثّل أهم أوجه الاختلاف المتبقّية بين القرارات التي تمّ التوصّل إليها حتى الآن- استجابة لأصحاب المصلحة في الولايات المتحدة وخارجها.

وسيتقاسم المجلسان ردود الفعل التي تلقياها حول القرارات المعنية بهما، بالإضافة إلى السعي نحو وضع نهج أكثر تقارباً يتناول هذه الاهتمامات.

كما وسيستمر المجلس في وضع نهج مشترك بشأن انخفاض قيمة الموجودات المالية التي تمّ التعامل معها كمسار عمل منفصل.

وكجزءٍ من مشروعها المتعلّق بالأدوات المالية، يقترح مجلس معايير المحاسبة المالية عمليات إفصاح معزّزة حول مخاطر سعر الفائدة والسيولة، التي يُغطّيها معيار التقارير المالية الدولية رقم ٧، الأدوات المالية: الإفصاح، بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أُطر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً

تهدف هذه الوثيقة إلى تسليط الضوء على الاختلافات الرئيسية بين مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والإعلان عن مشروعهما المشترك للتقريب بين كلا الإطارين بهدف الوصول إلى معيار محاسبة نهائي.

ويضمن هذا الأمر الإتساق في إعداد التقارير في الأماكن التي تُطبق بها هذه المعايير والمبادئ كما يتيح إحراز تفاهم عالمي حول طرق المحاسبة المطبّقة.

إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

ينص إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلق بإعداد وعرض البيانات المالية (المشار إليه في هذه الوثيقة بـ«الإطار») على المفاهيم التي تُشكّل أساس إعداد وعرض البيانات المالية للاستخدامات الخارجية. وقد تم تصميم الإطار لمساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية في وضع المعايير وإرشاد معدّي البيانات المالية حول مبادئ إعداد البيانات المالية. وما هو أكثر أهمية أنه قد تم تصميم الإطار أيضاً لمساعدة مستخدمي البيانات المالية- بما في ذلك المحللين الماليين- في تفسير المعلومات الواردة فيها.

إطار مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً

عمل مجلس معايير المحاسبة المالية أو المنظمات السابقة له على إصدار معايير إعداد التقارير المالية في الولايات المتحدة منذ الثلاثينيات. وفي الوقت الحاضر، يُعدّ مجلس معايير المحاسبة المالية الهيئة الرئيسية التي تضع هذه المعايير. إلا أنه توجد منظمات عديدة أخرى قامت بإصدار إرشادات في الماضي، ومن ضمنها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) واللجنة التنفيذية لمعايير المحاسبة(AcSEC)وفريق عمل القضايا الناشئة (EITF) وموظفي مجلس معايير المحاسبة المالية.

ومنذ استحداث قانون ساربانيس-أوكسلي، تمّ إحداث تغييرات تحد بصورة أساسية من صلاحيات الهيئات الأخرى في تقديم أيّة إرشادات جديدة ما لم تكن مبنية بصورة مباشرة على توجيهات مجلس معايير المحاسبة المالية.

وقد أصبح فريق عمل القضايا الناشئة خاضع بشكل أكبر للإشراف الرسمي لمجلس الاستقرار المالي، ولم يعد يصدر كلٌّ من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين واللجنة التنفيذية لمعايير المحاسبة معايير جديدة تُطبّق على الشركات العامة.

المقاربة بين مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً وإطار مجلس معايير المحاسبة الدولية

بدأ المشروع المشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية في تشرين الأول ٢٠٠٤ لوضع إطار مشترك للمفاهيم.

ويُقسّم المشروع، الذي يمتد جدوله الزمني حالياً لخمس سنوات، إلى سبع مراحل. ينصب التركيز الأولي على تحقيق تقارب في الأُطر وتحسين جوانب محددة من الإطار فيما يتعلق بالأهداف و الخصائص النوعية والاعتراف بالعناصر وقياسها.

وقد أوضحت ورقة النقاش لشهر كانون الأول ٢٠٠٤ للمجلس الاختلافات الكبيرة بين الإطارين. بالإضافة إلى ذلك، وبموجب مبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً، فإنّه لا وجود لمعيار مشابه لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١ الذي يحدّد عرض البيانات المالية؛ بل أن معايير عرض البيانات المالية تتوزع في عدة بيانات مختلفة لمجلس معايير المحاسبة المالية ولوائح هيئة الأوراق المالية والصرف.

IESBA International Ethics Standards Board for Accountants

المجلس الدولي لمعايير أخلاقيات مهنة المحاسبة يقترح إجراء تغييرات على قواعد الأخلاقيات لمعالجة الأفعال غير القانونية

أعلن المجلس الدولي لمعايير أخلاقيات مهنة المحاسبة (IESBA) أنه أصدر متطلبات جديدة تتناول مسؤوليات المحاسب المهني فيما يتعلق بالإفصاح عن أي تصرف غير قانوني مشتبه به يقوم به العميل أو صاحب العمل وذلك لغرض إبداء تعليقات الجمهور عليها. وتصف تلك المقترحات الحالات التي يتوجب فيها على المحاسب المهني أو يُتوقع منه انتهاك السرية، وهي إحدى المبادئ الخمسة الأساسية في قواعد أخلاقيات المحاسبين المهنيين (الأخلاقيات) والإفصاح عن الفعل المعني إلى جهة مناسبة.

تقترح مسودة العرض «مواجهة الأفعال غير القانونية المشتبه بها» إضافة قسمين جديدين حول الأفعال غير القانونية المرتبطة بقواعد الاخلاقيات– بحيث يكون أحد القسمين مخصص للمحاسبين المهنيين في القطاع العام والقسم الآخر مخصص للمحاسبين المهنيين في قطاع الأعمال– بالإضافة إلى تنقيحات عديدة لأقسام أخرى ذات صلة. وتحدد الأقسام الجديدة بوضوح المنهج الذي يتوقع من المحاسب المهني تبنيه في حال لم يردّ المسؤولون المفوّضون على المسألة كما ينبغي.

وقال يورغن هولمكويست، رئيس المجلس الدولي لمعايير أخلاقيات مهنة المحاسبة (IESBA) أن «انتهاك السرية ليس أمراً يُستهان به» . إلا أنه في الحالات التي تضرّ فيها العواقب المترتبة على عدم الافصاح بالأفراد أو المجتمع، حينها يمكن تجاوز السرية. يؤدي المحاسبون دوراً هاماً في حماية المصلحة العامة وتمكين السلطات من اتخاذ الإجراء المناسب.

IAASB

إصدار معيار عالمي جديد بشأن بيانات الغازات الدفيئة والإعتراف بأهمية ثقة الجمهور بمصداقية إعداد التقارير المتعلقة بالانبعاثات

أصدر المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد معياراً دولياً جديداً حول عمليات التأكيد رقم ٣٤١٠ «عمليات التأكيد حول بيانات الغازات الدفيئة». ويتناول هذا المعيار الجديد خدمات التأكيد الدولية المتزايدة دعماً للتقارير الموثوقة بشأن الانبعاثات، سواء لأغراض الامتثال التنظيمي أو التي تتم على أساس تطوعي لإطلاع المستثمرين والمستهلكين وآخرين غيرهم.

قال البروفسور أرنولد شايلدر، رئيس المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، أنه «في أيامنا هذه أصبح من الواضح أن هنالك طلب متنامي على الشركات للإفصاح عن تأثيراتها ومبادراتها البيئية والإبلاغ عن معلومات مفصّلة حول الانبعاثات والتي غالباً ما تكون عبر بيانات الغازات الدفيئة. وفي صدد هذا الطلب المتزايد، أصبحت ثقة الجمهور بالمعلومات المؤكدة حول انبعاثات الغازات الدفيئة أمراً هامّاً، إن لم تكن أمراً أساسياً».«ويسعى المجلس من خلال إصداره لهذا المعيار الجديد إلى تحسين إتساق وجودة عمليات التأكيد حول معلومات الغازات الدفيئة، آخذا بعين الاعتبار أهمية القرارات التي تتخذ على أساس تلك المعلومات للمصلحة العامة».

يتناول المعيار الدولي الجديد حول عمليات التأكيد ٣٤١٠ مسؤوليات الممارسين في تحديد وتقييم ومواجهة مخاطر البيانات الخاطئة الهامة عند المشاركة في إعداد تقارير حول بيانات الغازات الدفيئة. كما ينص هذا المعيار على متطلبات وإرشادات تتعلق بجهود العمل ومسؤوليات الممارسين في إعداد التقارير حول عمليات التأكيد المعقولة والمحدودة، حيث أصبح الطلب المتزايد على كليهما واضحاً في السوق. وهذا المعيار قابل للتطبيق على نطاق واسع من الحالات كالانبعاثات الناتجة عن الكهرباء المستخدمة في مكتب منفرد، والانبعاثات الناتجة عن العمليات الفيزيائية أو الكيميائية المعقدة في منشآت متعددة ضمن سلسلة توريد معينة.

وأشار جيمس غون، المدير الفني في المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، أن « المعيار الدولي حول عمليات التأكيد ٣٤١٠ يعدّ معيارا مهماً في العديد من الجوانب» . وأن هذا المعيار يلبي احتياجات المجتمع لمعايير تدعم الجودة في خدمات التأكيد في مجالات أخرى غير إعداد التقارير المالية. فهو يتطرق إلى العمليات التي ينبغي إجراءها من قبل فريق متعدد التخصصات، حيث يقوم فيها ممارس التأكيد بجمع الخبراء من مختلف المجالات على سبيل المثال، الهندسة أو علوم البيئة، في مختلف مراحل العملية. ويغطي هذا المعيار إعداد التقارير لكل من عمليات التأكيد المعقولة والمحدودة، ويقدم تقارير توضيحية تشمل على صفات تمكّن القارئ من تمييز الاختلاف بين عمليات التأكيد المعقولة والمحدودة، وإضافة إلى ذلك توضح كيف يتم تعديل تقارير التأكيد المحدودة لتسهّل على المستخدمين فهم التأكيد الذي تم الحصول عليه.

استطلاع للممارسات المحاسبية الصغيرة والمتوسطة يكشف عن استمرار عبء التنظيم والشكوك الاقتصادية أبرز التحديات التي تواجه الممارسات المحاسبية الصغيرة

تستمر الأعباء التنظيمية والاضطرابات الاقتصادية في تصدر قائمة التحديات التي تواجه ممارسات المحاسبة الصغيرة ومتوسطة الحجم وعملائها، وفقاً لما جاء في نتائج للإستطلاع السريع للربع الأخير للممارسات المحاسبية الصغيرة والمتوسطة التي أصدرها الإتحاد الدولي للمحاسبين.

حيث احتلت الأعباء التنظيمية والشكوك الاقتصادية صدارة التحديات التي تواجه عملاء العاملين في الصناعة من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بنسبة ٣٠٪ تقريباً من المشاركين الذين جرى إختيارهم. بينما احتلت صعوبات الوصول للتمويل المركز الثاني بنسبة ٢٥٪. وعلى نحو مماثل، احتلت مواكبة المعايير والأنظمة الجديدة المركز الأول في قائمة التحديات التي تواجه المحاسبين ضمن المؤسسات الصغيرة بنسبة (٤١٪) وتبعها مشكلة، اجتذاب العملاء والحفاظ عليهم بنسبة (٢٥٪).

وفي معرض تعليقه على النتائج، قال جيانكارلو أتوليني، رئيس لجنة الممارسات المحاسبية الصغيرة والمتوسطة "عرض هذا الاستطلاع مرة أخرى رؤى ثمينة تساعدنا وتساعد المنظمات الأعضاء في فهم مشاكل الممارسات المحاسبية الصغيرة والمتوسطة والعملاء من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بشكل أفضل على مستو عالمي إلى جانب تحديد الاتجاهات الهامة في قطاع الممارسات المحاسبية الصغيرة والمتوسطة.

وبشكل عام، تزايدت نسبة التشاؤم منذ إجراء استطلاع أغسطس – سبتمبر ٢٠١١، والذي يمكن أن يُعزى نوعا ما إلى معدل الاستجابة الأوروبية العالي في الربع الأخير وإلى تزايد أزمة الديون في جميع أنحاء المنطقة. وعموما، أفاد ما نسبته ٢٩٪ فقط من المشاركين في استطلاع الربع الأخير أن الأعمال في عام ٢٠١١ كانت أفضل بكثير من عام ٢٠١٠، في حين أفاد حوالي ٥٠٪ من المشاركين في دول أمريكيا الشمالية والجنوبية بأن الأعمال كانت أفضل. وبنظرة متفائلة، يتوقع أكثر من ثلث المشاركين تحسناً في أداء الأعمال في عام ٢٠١٢ أكثر من ٢٠١١، بينما لا يتوقع ٤٤٪ أي تغيير، مما يظهر تفاؤلاً نوعاً ما بالسنة المقبلة. وعند السؤال عن محفز النمو الرئيسي للممارسات، إحتلت الإيرادات من العملاء الجدد المقدمة بنسبة (٣٨٪) والتي بلغت ضعف عدد الردود التي تشير إلى الإيرادات من العملاء الحاليين والبالغة نسبتها (٢٠٪).

أنظر إلى هذه النتائج والنتائج الإضافية مقسمة وفقاً لحجم الممارسة والمنطقة في الإستطلاع السريع لممارسات المحاسبة الصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠١١ الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، والتي تشتمل على نتائج الإستطلاع للربع الأخير بالإضافة إلى بيانات الإتجاهات من الأسئلة الأساسية التي تم طرحها في كل من الاستطلاعات الأربعة على مدار عام ٢٠١١.

وشارك في استطلاع الربع الأخير ٢,٤٤١ مجاوبا وتم إجراؤه بسبع لغات في الفترة من ١٧ نوفمبر ولغاية ١٩ ديسمبر ٢٠١١. ويودّ الإتحاد الدولي للمحاسبين أن يتقدم بالشكر من الهيئات الأعضاء والمنظمات الإقليمية التي ترجمت و/أو ساعدت في توزيع استطلاع الرأي هذا على أعضائها.

لمحة عن لجنة ممارسات المحاسبة الصغيرة والمتوسطة

تُمثل لجنة ممارسات المحاسبة الصغيرة والمتوسطة التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين مصالح المحاسبين المهنيين والعاملين في ممارسات المحاسبة الصغيرة والمتوسطة. وتقوم اللجنة بتطوير الإرشادات والأدوات وتعمل على ضمان أخذ الجهات المعدة للمعايير والجهات التنظيمية وصانعي السياسة لاحتياجات ممارسات المحاسبة الصغيرة والمتوسطة بعين الاعتبار. وتتحدث اللجنة أيضا بالنيابة عن ممارسات المحاسبة الصغيرة والمتوسطة لرفع مستوى الوعي فيما يتعلق بدورها وقيمتها، وخاصة في دعم المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والأهمية لقطاع الأعمال الصغيرة بشكل عام.

مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة التحديات وانتهاز الفرص المستقبلية

مقابلة مع جيانكارلو أتوليني، رئيس لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين.

ما مدى أهمية مؤسسات المحاسبة الصغيرة والمتوسطة؟

تُشكّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMPs) الغالبية الواسعة من المؤسسات المحاسبية على امتداد العالم، ويُعتقد أنها توظف غالبية المحاسبين المهنيين العاملين في هذا القطاع. وتوفّر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نطاق واسع من الخدمات المهنية عالية الجودة- بدءاً من عمليات التدقيق التقليدية والمحاسبة والخدمات الضريبية إلى تقديم المشورة لمؤسسات الأعمال- لتلبية احتياجات عملائها ممّن يُشكّلون بالإجمال منشآت صغيرة ومتوسطة (SMEs). وتُعدّ المنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية حتمية لسلامة واستقرار الاقتصاد العالمي: إذ تمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة غالبية الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص وفرص العمل والنمو على مستوى العالم، كما أنها العنصر الأساسي في عملية تعافي الاقتصاد العالمي من إحدى أعمق مشكلات الإنكماش الاقتصادي في العصور الحديثة.

يُدرك الاتحاد الدولي للمحاسبين أهمية تلبية احتياجات المؤسسات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويؤكد أعضاؤه على هذا الرأي. وقد توصلت الدراسة الاستطلاعية الأخيرة حول القيادة العالمية للاتحاد الدولي للمحاسبين، والتي تحرت أصوات الرؤساء والمدراء التنفيذيين للهيئات العضو في الاتحاد، إلى أن تلبية احتياجات المؤسسات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة هي ثاني أكثر القضايا أهمية التي تواجه مهنة المحاسبة العالمية في عام ٢٠١٢.

ما هو السبب وراء اختيار المنشآت الصغيرة والمتوسطة غالباً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقديم خدمات مهنية متعددة؟

أشار بحثنا العالمي كما تمّ تلخيصه في ورقة المعلومات التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تقديم دعم الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتطلع إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقديم مجموعة من الخدمات المهنية لأسباب مختلفة، وأهمها سمعتها الطيبة وسمات الكفاءة والثقة والتجاوب التي تتميز بها بالإضافة إلى قربها الجغرافي

ما هو السبب وراء قيام الاتحاد الدولي للمحاسبين بتشكيل لجنة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟ وما هو دورها؟

إدراكاً لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصاً في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أنشأ الاتحاد الدولي للمحاسبين لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠٠٦. ومنذ ذلك الحين، قام الاتحاد بناءاً على طلب الهيئات العضو فيه بزيادة التزامه نحو المساعدة في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة قوية. وتدعم لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم هذه المؤسسات بطرق متعددة، وتقوم بتحقيق ذلك بشكل رئيسي من خلال الهيئات العضو في الاتحاد الدولي للمحاسبين- والتي تساعدها في دعم أصحاب المصلحة في هذه المؤسسات. وتضع اللجنة إرشادات وأدوات وتعمل على ضمان النظر في احتياجات قطاعي المؤسسات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من قبل واضعي المعايير والمنظمين وواضعي السياسات. تتحدث اللجنة كذلك بالنيابة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لزيادة الوعي بدورها وقيمتها، بالإضافة إلى أهمية قطاع الأعمال الصغيرة بوجهٍ عام.

ما هي التغيرات التي تراها في المشهد العالمي فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

حصل تغيّر كبير في الاقتصاد العالمي في الأعوام القليلة الماضية ولم ينجو قطاع المحاسبة من هذه التغيّرات. وبالتالي فإنه من غير المفاجئ أن نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه مشهداً اقتصادياً وتنظيمياً متغيّراً- يتسم بتحديات كبيرة لكن ينطوي أيضاً على فرص عظيمة في حال كانت نتائج الربع الأخير من الدراسة الاستطلاعية السريعة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين تُظهر إحراز تقدم. ويكشف الاستطلاع عن استمرار الأعباء التنظيمية والمشكلات الاقتصادية في اعتلاء قائمة التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملائها من مؤسسات الأعمال الصغيرة. وبالطبع، تُخفي النتائج الكلية بعض التغيرات الإقليمية الهامة. و لكنّ الدرس الأهم، إن وُجد، بالنسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو وجودها في أفضل وضع للازدهار في الاقتصاد العالمي الجديد مع تغيّر الزمن.

ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

جمعت الدراسة الاستطلاعية السريعة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين في الربع الأخير أكثر من ٢,٤٠٠ إجابة في مختلف أنحاء العالم وذلك بفضل الجهود الترويجية التي بذلتها العديد من الهيئات العضو في الاتحاد. وفي جميع المناطق باستثناء أوروبا، شكّلت الأعباء التنظيمية التحدي الأكبر الذي يواجهه الممارسون من عملاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي الوقت نفسه، شكّلت الشكوك الاقتصادية التحدي الأكبر في أوروبا. وعندما طُلب من المحاسبين تسمية التحدي الأكبر الذي تواجهه مؤسساتهم، صُنّفت مواكبة المعايير والأنظمة الجديدة في أعلى القائمة، تبعها اجتذاب العملاء والحفاظ عليهم في جميع المناطق تقريباً (في آسيا، كانت هاتين النقطتين معكوستين).

وأظهر الاستطلاع إيجابية أكبر من جانب المستجيبين بوجهٍ عام في عام ٢٠١٢ مقارنة مع عام ٢٠١١، على الرغم من كون الأوروبيين أقل تفاؤلاً حيال المستقبل مقارنة بأولئك في المناطق الأخرى. ومع بدء تحسّن الاقتصاد العالمي، ينبغي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التكيف لاستغلال الفرص الناشئة.

كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التغلب بصورة أفضل على الشكوك الاقتصادية والتحديات الأخرى؟

بينما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات هامة، يُظهر الاستطلاع أن المستجيبين كانوا أكثر إيجابية عموماً في عام ٢٠١٢ مقارنةً مع عام ٢٠١١. ومع بدء تحسّن الاقتصاد العالمي، ستظهر فرص كثيرة ويجب أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استعداد للتكيف واستغلال هذه الفرص.

أولاً، تعزيز جهود التسويق والترويج- وفقاً للاستطلاع، سيتم دعم النمو في رسوم المؤسسات بشكلٍ رئيسي من خلال الفوز بأعمال من عملاء جدد. وسيتطلب هذا المزيد من جهود التسويق والترويج الذكية والتي ينبغي أن تركّز على الأمور التي تميّز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- كما ذُكر أعلاه، وأهمها سمعتها في الكفاءة والثقة والتجاوب والقرب الجغرافي. ولعلّ المحاسبة وخدمات التجميع تستحقان تركيزاً خاصاً حيث وجد المستجيبون هذا الأمر مصدر النمو الأسرع للإيراد، ويتوجب زيادة قابلية تسويق عمليات التجميع مع إصدار مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية لمعيار جديد حول عمليات التجميع.

ثانياً، التركيز على الخدمات الاستشارية- تُعدّ هذه الخدمات، التي تتراوح من تقديم الاستشارة الضريبية والإدارة المالية إلى خدمات ناشئة جديدة مثل إدارة الثروة وتقديم المشورة حول ممارسات الأعمال المستدامة، مجالاً حاسماً للنمو في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ووجد الاستطلاع أن هذه الخدمات هي مصدر النمو الثاني الأسرع للإيراد بعد المحاسبة والتجميع. ولكن لعلّ القول الأبرز هو أن وقت الشريك غير الكافي وخدمات التسويق للعملاء هما على أعلى قائمة التحدي في بناء أعمال خدمات استشارية.

وهذا يشير إلى أنه يتعين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفير الوقت للشركاء، وربّما استخدام التسعير المستند على القيمة لضمان تحقيق عائدات جيدة، و كما ذكر آنفاً، زيادة عملياتهم التسويقية والترويجية. ويكشف الاستطلاع كذلك عن أنّ العلاقة القائمة بين

العملاء هي السبب الرئيسي وراء سعي المنشآت الصغيرة والمتوسطة للحصول على خدمات استشارية، مع اقتراح قيام المؤسسات، حيثما تسمح القواعد الأخلاقية بذلك، بالترويج لها بين العملاء الحاليين.

ما هي الطرق التي تغيّر بها العالم وهل يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التغيّر وفقاً لها؟

أولاً، التدويل– تنمو التجارة عبر الحدود في البضائع والخدمات وعمليات الاستثمار أضعافاً مضاعفة، كما يسهم التقدّم الهائل في مجالات النقل وتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية للاتصالات في جعل العالم أكثر صغراً. ونتيجة لذلك، تقوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بزيادة أعمالها التجارية على مستوى العالم. وبالتالي، ستحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تدويل نفسها في حال أرادت دعم هذه المنشآت على نحوٍ فعال. تتلخص نقطة البداية الجيدة في امتلاك إستراتيجية والتي قد تشمل الانضمام إلى شبكة دولية أو رابطة مؤسسات أو الاندماج مع شركة وطنية ذات علاقات دولية. وتأتي قيمة الشبكة أو الرابطة الدولية من المعرفة المحلية التي يمكن أن توفرها الشركات العضو للعملاء. وهذا يعني أنّه حتى المؤسسات الصغيرة يمكنها مساعدة العميل على الإنطلاق عالمياً، وقد تساعد المؤسسات على الحفاظ على العملاء الذين قد يختارون بخلاف ذلك مؤسسة أكبر حجماً.

ثانياً، استغلال التقنيات الناشئة– تتيح التقنيات الناشئة كما هو الحال في الحوسبة السحابية الفرصة لزيادة عروض تقديم الخدمات في مؤسساتكم. وبإمكان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآن أن تزود المنشآت الصغيرة والمتوسطة من موقع بعيد بنطاق متكامل من الخدمات، بدءا من حفظ السجلات الأساسية وجدول الرواتب إلى الإدارة المالية التنفيذية بطريقة سليمة وآمنة وأقل تكلفة من عمليات التسليم التقليدية التي تتم وجهاً لوجه. ويمكن كذلك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التمتّع بالكثير من الفوائد ذاتها المتمثلة في الحصول على محاسب مهني داخلي والتي تتمتع بها المنشآت الأكبر حجماً.

ما هي التأثيرات المحتملة على صانعي السياسة والمنظمين وواضعي المعايير؟

حتى في زمن الشكوك الاقتصادية العالمية، ما تزال الأنظمة والمعايير هي في أعلى اهتمامات المؤسسات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر الامتثال عملاً مرهقاً على نحوٍ غير متناسب.

وبناءاً على استطلاع سابق، يكمن أساس هذه المخاوف في سرعة تغيّر الأنظمة والمعايير بصورة أكبر من مدى التعقيد والحجم. تهدف الأنظمة إلى تحقيق المنافع، على سبيل المثال عن طريق مساعدة الأسواق على العمل بشكل عادل وفعال. ونحتاج بطريقةٍ ما إلى ضمان أن تتجاوز هذه المنافع الأعباء وأن يتم الاعتراف بها عالمياً. وقد تحدّث الاتحاد الدولي للمحاسبين حول هذه القضايا. ويعتقد الاتحاد أنّ الإصلاح التنظيمي لا ينبغي أن يؤدي إلى نشوء عوائق غير معقولة تحول دون تقدّم المنشآت الصغيرة والمتوسطة: التكاليف والتعقيدات التي ستفرض أعباءً على قطاع مؤسسات الأعمال الصغيرة وتهدّد استمراريتها.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون المعايير الدولية قابلة للتطبيق وسهلة الوصول ومتدنية التكلفة بالنسبة للمؤسسات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتلعب اللجنة دوراً محورياً هنا من خلال التركيز على الحاجة لوجود قاعدة مستقرة من الأنظمة والمعايير ذات الصلة بالمنشآت والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث يمكن تطبيقها على نحوٍ يتناسب مع حجم المؤسسة أو المنشأة.

ما الدور الذي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القيام به في صياغة السياسة العالمية وأجندة الأنظمة ووضع المعايير؟

بينما قد تشعر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفردية أنّها صغيرة جداً بحيث لا يمكنها إحداث فرق أو أنّها تفتقر إلى القدرة على المساهمة بطريقة ذات أهمية، فإنّه جدير بالتذكّر أنّ قوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتأتى من أعدادها الهائلة.

ولذا فإنه من المهم أن نقوم جميعاً بدورنا بغض النظر عن حجم هذا الدور، والمشاركة بطريقة ما سواء من خلال كتابة رسالة تعليق على مسودة عرض أو من خلال الإجابة على الاستطلاع أو المشاركة في مبادرات لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومع ذلك، يكمن التحدي في ضمان تحقيق رسالة مترابطة وواضحة وكلية. وتهدف لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أن تكون الصوت الناطق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ولدى اللجنة مجلس نقاش على الإنترنت وتقوم بإجراء عمليات استطلاع منتظمة، والتي نشجع هيئاتنا الأعضاء على ترويجها بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث نستطيع توجيه أصوات التمثيل العالمي لهذا القطاع.

المعيار الدولي حول الخدمات ذات العلاقة ٤٤١٠: المعيار الخاص بعمليات جمع البيانات في وقتنا الحاضر
إبراز القيمة للمؤسسات والمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

كلما زاد إعفاء المنشآت الصغيرة من متطلبات التدقيق، زادت احاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التركيز بشكل أكبر على تقديم خدمات أخرى إذا ما أرادوا لأعمالهم الاستمرار والازدهار. وإضافة إلى ذلك، يتزايد الطلب على خدمات أخرى غير التدقيق، وبالأخص المحاسبة وجمع البيانات، وهو ما أثبتته النتائج الحديثة لاستطلاعات رأي لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين.

وللمساعدة في تلبية مطالب السوق المتنامي، جاء إصدار المعيار الدولي حول الخدمات ذات العلاقة ٤٤١٠ (المنقّح) «عمليات جمع البيانات»[١] في مارس ٢٠١٢ من قبل المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، بحيث يكون نافذ المفعول بالنسبة لتقارير جمع البيانات في أو بعد ١ يوليو ٢٠١٣. وقد راقبت لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مراحل صياغة المعيار وقدمت في كل مرحلة رئيسية رسائل تعليق بدءا من اقتراح المشروع إلى إصدار المعيار النهائي. وكذلك يمكن استخدام هذا المعيار، الذي تم وضعه بطريقة تسهل القراءة ويشتمل على أهداف ومتطلبات وتطبيقات ومواضيع توضيحية أخرى، من قبل المحاسبين المهنيين في القطاع العام فيما يخص مجموعة واسعة من العمليات التي لا تتطلب التأكيد على البيانات التي يتم الإبلاغ عنها.

غالبا ما تتحول المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى محاسبين مهنيين في القطاع العام وذلك لتوفير الخبرات في مجال إعداد التقارير المالية. وتعد المساعدة في إعداد البيانات المالية التاريخية السنوية إحدى الأمثلة الشائعة على ذلك. غير أن المعيار ٤٤١٠ (المنقّح) يوفّر أيضاً المرونة اللازمة للممارس لتعديل طبيعة العملية بما يحقق احتياجات أخرى. على سبيل المثال، إعداد البيانات المالية ليتم استخدامها من قبل أطراف خارجية مثل البنوك المُقرضة وممولي المنح، فيما يتعلق بتغيير الملكية أو ببساطة للاستخدام الداخلي من قبل الإدارة.

إن عملية جمع البيانات هي ليست عملية تأكيد. وعلى الرغم من أن الممارس يوّظف خبراته في المحاسبة وإعداد التقارير المالية لمساعدة الإدارة في إعداد وعرض المعلومات المالية، إلا أنه غير ملزم بالتحقق من اكتمال أو دقة وعلى الرغم من أن الممارس يوّظف خبراته في المحاسبة وإعداد التقارير المالية لمساعدة الإدارة في إعداد وعرض المعلومات المالية، إلا أنه غير ملزم بالتحقق من اكتمال أو دقة المعلومات التي تقدمها الإدارة. غير أنه غالبا ما يقدّر المستخدمون مشاركة محاسب مهني في عملية تجميع المعلومات المالية.

والآن فلننظر إلى بعض من خصائص المعيار الرئيسية بتفصيل أكبر:

نطاق المعيار

يتعامل هذا المعيار مع مسؤوليات الممارس المتمثلة في إجراء عمليات جمع البيانات وإعداد التقارير بشأنها. ويعدّ إصدار تقرير معين، بالشكل المنصوص عليه في المعيار، أحد الطرق الرئيسية التي يتم فيها الإبلاغ عن علاقة الممارس مع المعلومات المالية المجمعّة. ينص المعيار على أن مشاركة الممارس في مساعدة الإدارة بالتعامل مع المعلومات المالية تتخذ أشكالا عديدة، كما ينص على اعتبارات معينة لمساعدة الممارس في تحديد ما إذا كان تطبيق المعيار ملائما في الظروف المختلفة[٢] .

[١] انظر المعيار الدولي حول الخدمات ذات العلاقة 4410 (المنقح) www.ifac.org/publications-resources/international-standard-related-services-isrs-4410-revised-compilation-engagem. نحث القرّاء وبشدة على الرجوع إلى المعيار أثناء قراءة هذه المقالة.

[٢] المعيار 4410 (المنقّح)، الفقرة 3

اختيار أساس المحاسبة

قد تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم مطالب متنوعة لإعداد التقارير المالية. وبالتالي، أصبح من اللازم توافر مرونة في استخدام أساس مناسب للمحاسبة عندما لا يكون إطار محاسبي معين واجب الاستخدام. ويتيح هذا المعيار ٤٤١٠ (المنقح) للممارسين مساعدة العملاء في اختيار إطار ملائم لستخدمي المعلومات.

غير أن هذا المعيار لا يسمح بإتباع منهج «السماح بأي أسلوب». وعلى وجه الخصوص، يُطلب من الممارس التمتع بفهم وافٍ عن المنشأة وأساس المحاسبة وذلك لتقديم المشورة الملائمة للعميل في حال كان أساس المحاسبة الذي تم اختياره غير ملائم للعملية [٣]، ولا ينبغي أن تكون المعلومات المالية المجمعّة مضللة [٤].

الإبلاغ

نلاحظ في هذا المعيار التركيز على موضوع الإبلاغ: بدءا من خطاب التكليف بالعملية الذي يبين الأدوار والمسؤوليات إلى الإبلاغ عن جميع القضايا الهامة إلى الإدارة وتقرير الممارس الواضح والوجيز [٥]. وكما هو الحال مع أي عملية، يعد الإبلاغ الفعّال مفتاح النجاح.

يتطلب إعداد التقارير المالية إصدار حكما معينا. وقد تستفيد الإدارة من مساعدة الممارس في إصدار تلك الأحكام، على سبيل المثال عند تحديد تقديرات تقادم المخزون. ويتطلب هذا المعيار من الممارس مناقشة الإدارة بشأن جميع الأحكام الهامة التي ساهم بإصدارها في سياق العملية [٦]. ويعد الإبلاغ أمرا أساسيا ويجب أن يتضمن تفاصيل وافية للإدارة حتى تتمكن من الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة لجمع المعلومات المالية.

المتطلبات الأخلاقية

يتعيّن على الممارس الامتثال للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة، حيث يتضمن هذا الأمر التورط دون إدراك مسبق بتقديم معلومات مضللة أو مغلوطة [٧]. ويعدّ الشرط الذي يفرض على الممارس أن يتمتع بفهم وافٍ لأعمال وعمليات المنشأة وأساس المحاسبة للتمكن من إجراء العملية مثالا على ذلك.

قد يدرك الممارس أثناء عملية التجميع أن السجلات والوثائق والتوضيحات والمعلومات الأخرى، ومن ضمنها الأحكام الهامة، غير مكتملة أو دقيقة، وفي تلك الحالة ينبغي على الممارس طلب معلومات إضافية أو صحيحة من الإدارة.

وعلى نحو مشابه، قد يدرك الممارس وجود بيانات مغلوطة هامة أو وصف غير ملائم لأساس المحاسبة في المعلومات المجمّعة، وفي تلك الحالة ينبغي على الممارس نصح الإدارة بإجراء التغييرات لإصلاح الموقف. في الحالات النادرة التي لا تقدم فيها الإدارة معلومات إضافية أو توافق على إجراء التغييرات الموصى بها، حينها ينبغي على الممارس الاستقالة من العملية من أجل تفادي الاشتباه بأي علاقة له بمعلومات مغلوطة أو مضللة. وبالتالي يمكن للممارس الاستمرار في العملية طوعيا أو أنه يتوجب عليه الاستقالة.

لاحظ أنه لا يوجد في المعيار الدولي حول الخدمات ذات العلاقة ٤٤١٠ (المنقّح) شرطاً يفرض على الممارس أن يكون مستقلا عن العميل نظرا، لأن مبدأ الاستقلالية المرتبط بالعمليات غير المعنيّة بالتأكيد غير مذكور في معايير أخلاقيات المحاسبين المهنيين التابعة للمجلس الدولي لمعايير أخلاقيات مهنة المحاسبة [٨].

إعداد التقارير

في حال أعلن الممارس امتثاله للمعيار ٤٤١٠ (المنقّح)، حينها ينبغي أن يكون تقريره مرفقا بالمعلومات المالية المجمّعة لمساعدة مستخدمي تلك المعلومات على فهم طبيعة العملية. يحدد التقرير الذي يقتضيه المعيار الدولي ٤٤١٠ المعلومات المالية المجمعة والأدوار المختلفة للإدارة والممارس كما ينص على عدم تقديم أي تأكيد.

الملخص

بالتزامن مع الطلب المتنامي على الخدمات غير المتعلقة بالتأكيد، يقدم المعيار الدولي حول الخدمات ذات العلاقة ٤٤١٠ (المنقّح) فرصاً جديدة للمحاسبين المهنيين في المهنة وعملائهم.

مصادر الاتحاد الدولي للمحاسبين

لمعرفة المزيد حول لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين وللوصول إلى مختلف مصادر المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم (مجانية)، يرجى زيارة قسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الموقع الإلكتروني للاتحاد الدولي للمحاسبين: www.ifac.org/SMP

تعود حقوق التأليف إلى الاتحاد الدولي للمحاسبين، يوليو ٢٠١٢، جميع الحقوق محفوظة. مستخدمة بتصريح من الاتحاد الدولي للمحاسبين. ولغايات الحصول على موافقة لنسخ أو تخزين أو نقل هذه الوثيقة، الرجاء التواصل على العنوان التالي permission@ifac.org

---

[٣] المعيار 4410 (المنقّح)، الفقرة 28
[٤] المعيار 4410 (المنقّح)، الفقرة 34 ج
[٥] المعيار 4410 (المنقّح)، يحتوي الملحق 2 خمسة تقارير توضيحية
[٦] المعيار 4410 (المنقّح)، الفقرة 30
[٧] المعيار 4410 (المنقّح)، الفقرة 21
[٨] ارجع إلى الموقع www.ifac.org/publications-resources/2012-handbook-code-ethics-professional-accountants

التكيف مع الضغوط المفروضة لتقليل الرسوم

أفكار للإدارة العملية تتعلق بالممارسات المهنية الصغيرة والمتوسطة

مقدمة:

في الوقت الذي يتابع فيه الاقتصاد العالمي نضاله نحو كسب مزيد من الزخم، توصلت الممارسات المحاسبية إلى أن الضغوط المفروضة بغية تخفيض رسوم خدماتها الاحترافية ستبقى تشكل تحديا هاما لها. وهي الرسالة الأهم التي صدرت عن الاستطلاع السريع الذي ظهر في نشرة IFAC SMP في عددها الصادر في شهر أيار ٢٠١٢، والتي اجتذبت ٣،٦٧٨ متابعا استجابوا لها حول أرجاء العالم. وعندما طُلب إليهم تسمية التحدي الكبير الذي تواجهه مؤسسات الممارسات المهنية المحاسبية الصغيرة والمتوسطة حاليا، أجاب العدد الأكبر من المؤسسات التي استجابت للاستطلاع (٢٧٪) -خاصة تلك الموجودة في أوروبا وآسيا منها - بأن هذا التحدي يتمثل بتخفيض الرسوم. تلى ذلك، التحدي الذي تمثل بالالتزام بالتشريعات والمعايير الجديدة (٢٦٪). راجع الجدول رقم أ للحصول على البيانات الكاملة.

الضغوط المفروضة نحو تقليل الرسوم

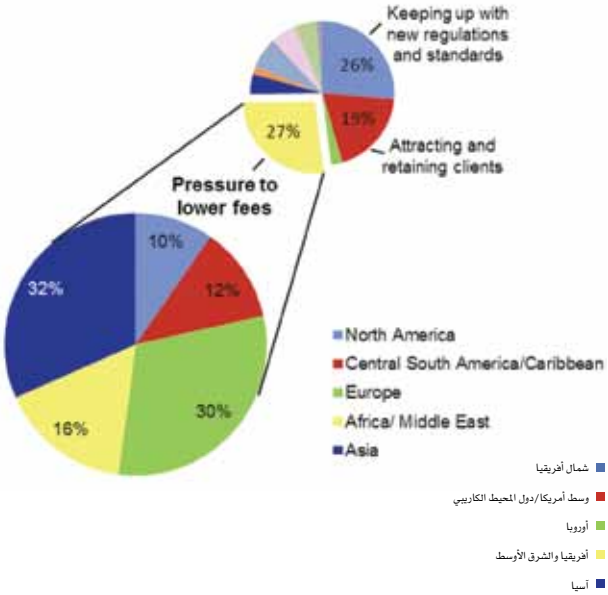

بالرغم من أن الضغوط المفروضة نحو تقليل الرسوم لا تعتبر أمرا جديدا، إلا أن هذه المهنة واجهت درجات متباينة من هذه الضغوط، زادت في بعض المناطق عن غيرها في أخرى. ويُحتمل أن تساهم الصعوبات الاقتصادية في زيادة القلق حول الضغوط المفروضة لتقليل الرسوم لدى الكثير من مؤسسات الممارسات المهنية المحاسبية الصغيرة والمتوسطة. كما يجد الكثير من العملاء أنفسهم في مواجهة طلب متناقص على منتجاتهم وخدماتهم (والذي يُعد التحدي الثالث الأكبر الذي يواجه هذه المؤسسات وفقا لنتائج المسح). ولا زالت هذه المؤسسات مستمرة بالبحث عن طرق للتقليل من التكاليف دون أن نتفاجآ بأنها تواجه طلبات بالتفاوض لتخفيض الأسعار أيضا أثناء سعيها للتقليل من التكاليف بنفس الوقت.

ونظرا للعديد من الأسباب، فإن الضغط المتنامي لتقليل الرسوم يهدد بأن يصبح ضغطا طويل الأمد حتى بعد تعافي الاقتصاد العالمي.

أولا، قد يصمم العملاء على تخفيض فواتيرهم وقد يشعرون بأن كافة خدماتهم الاحترافية بما في ذلك الخدمات القانونية والمحاسبية يمكن ألا تضمن أن يتم دفع الرسوم قبل انتهاء الانكماش الاقتصادي.

ثانيا، في ظل حالة العولمة والفوائد المتحققة من تقليل الكلف الناتجة عن التعاقد الخارجي وصولا للمتعاقدين العالميين، فإن من شأن تلك الحالة أن تحفز العملاء للمطالبة في المساهمة بتقليل الكلف.

ثالثا، يُفهم من التقدم التكنولوجي أن البرامج التقنية يمكن أن تؤدي بعض المهمات طويلة الأمد بهدف المحافظة على الأحكام التي يتخذها الأشخاصُ المُدربون، مما يؤدي لتكرار مشاركة بعض العملاء في تخفيض التكاليف المرتبطة بذلك. وبغض النظر عن اعتبار الضغوط المفروضة نحو تقليل التكاليف ظاهرة مؤقتة أو طويلة الأمد، فإن من شأن الأفكار التالية أن تساعد مؤسسات الممارسات المهنية المحاسبية

الصغيرة والمتوسطة في اتخاذ إجراء تجاه تلك الضغوط، والمحافظة على نوعية الخدمات الاحترافية المقدمة بنفس الوقت. وفي الحقيقة، فإن المحافظة على نوعية هذه الخدمات المقدمة في ظل الضغوط المستمرة المفروضة، يُعد أمرا لا يتصل بسمعة هذه المؤسسات منفردة، لكنه أمرٌ يرتبط بسمعة مهنة المحاسبة بأكملها على المدى الطويل.

بعض الأفكار اللازمة لمواكبة الضغوط الناتجة عن الرسوم المفروضة:

١.تبني منهجيات جديدة لتحديد الأسعار. بالنسبة لبعض الخدمات المقدمة كالاستشارات العملية مثلا، فإن نموذج التسعيرة الذي يعتمد على الساعة قد يشكل محددا أمام الممارسات المهنية وتقدير قيمتها كونه يعتمد بشكل رئيس- وليس بشكل شمولي- على تحديد القيمة المقدرة على العميل بدلا من تقدير كلفة الخدمة أو التأريخ لسعر هذه الخدمة، قد يكون هو النموذج المعتمد كجزء من الحل المتخذ للتخفيف من ضغط الرسوم. كما يمكن تقديم أسعار خاصة باعتبارها حافزا للعميل ليقوم بطلب نطاق أوسع من الخدمات الاستشارية. إلا التخفيض المتواصل والواسع الانتشار للأسعار من شأنه أن يضعف من القيمة المدركة للخدمات بمرور الزمن إلى أن يقوم العملاء بتجنب الحصول على مثل هذه الخدمات. فقد يكون الحصول على الخدمات المتكاملة أمرا أكثر تفضيلا من جهة العملاء جنبا إلى جنب مع الخدمات الأساسية، بالإضافة لكونه وسيلة مفيدة لدفع العملاء للتركيز على مفهوم تقديم الخدمات الشاملة بدلا من الأسعار المعتمدة على سعر الساعة.

٢.التركز على قيمة الخدمة المقدمة للعميل، على المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تقوم بنشر أسعار خدماتها لعملائها بشكل منتظم ليتمكنوا من تقدير الفائدة المتحققة من تلك الخدمات التي يتلقونها، إذ ان من شأن الإعلان عن هذه القيم المساعدة في التخفيف من الضغوط المفروضة تجاه تقليل الرسوم. إضافة إلى أن القدرة على نشر هذه القيم بفعالية تشكل جزءا هاما من عملية وضع الأسعار بحد ذاتها.

٣.توجيه جهود مركزة على أهم العملاء، إذ على المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تقيم العملاء الأهم بالنسبة لها بوضع تصنيف لهم، ومن ثم تقوم بتركيز الجهود على تقديم الخدمات لمثل هؤلاء العملاء. أما بالنسبة للخدمات غير التدقيقية كالخدمات الاستشارية والضرائب والحسابات مثلا، يمكن تطبيق مستوىً مختلف من الخدمات (الأساسية والإضافية الخ) لتتماشى مع الفئات المختلفة من العملاء والأسعار.

لقد شاع استخدام هذه التقنية التي تسمى بإدارة الحصاد في مجال الطيران فيما يختص بوضع أسعار المقاعد في الطائرات، إذ يعتبر تقديم مقترحات لأسعار مختلفة ضمن كل فئة من العملاء عنصرا ضروريا لتطبيق استراتيجية تحديد الأسعار. وفي بعض الحالات، قد تتحمل الشركة دفع كلفة ما لقاء تجنبها للعملاء اللذين لن يتحقق لها ربح من وراءهم.

٤.رفع سوية التكنولوجيا بهدف تحسين تقديم الخدمات والتقليل من الكلف، يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تطبيق تحسينات على عملياتها المهنية للحفاظ على ربحيتها بمواجهة الرسوم المتناقصة والراكدة وذلك عن طريق تعظيم استخدامها للتكنولوجيا. فيمكن لأنظمة الحوسبة السحابية مثلا تقديم خدمات مشابهة لخدمات أنظمة الرواتب وتسجيل الحسابات بكلفة أقل.

إضافة لخيارات بسيطة كاستخدام البريد الإلكتروني بدلا من خدمات البريد العادية، وتطبيق خدمات الاتصال وعقد الاجتماعات عن طريق الموقع الإلكتروني skype بدلا من الاتصال عن طريق الهاتف أو عقد الاجتماعات الشخصية لمزيد من التخفيض على الكلف.

وقد تكون الممارسات المهنية المحاسبية في وضع يمكنها من توفير بعض الكلف المرتبطة باستخدام أساليب تكنولوجيا المعلومات الحديثة والفاعلة بالتعاون مع عملائها ونقلها إليهم.

٥.إعادة مراجعة عروض الخدمات المهنية المقدمة، على مؤسسات الممارسات المهنية المحاسبية الصغيرة والمتوسطة لتحديد فيما إذا كان بإمكانهم تحقيق قيمة مضافة على الخدمات التي يقدمونها (وبالتالي على الرسوم المتحصلة) بإضافة خدمات جديدة بكلفة أقل، أو بتقديم نفس الخدمات بكلفة أقل.

إن اقتصار تخصص المؤسسة على نطاقات معينة من السوق قد ينأى بها في النهاية عن السوق. لكن وبالنسبة لآخرين، فقد يؤدي تقديمهم لسلة واسعة من الخدمات الاستشارية وأسعار تعكس قيما حقيقة (أنظر أعلاه) إلى تحقيق مزيدٍ من الربح.

٦.التوصل لمصادر للتوريد ذات كلفة أقل. يمكن للعديد من الموردين ابتداءا من موردي خدمات الإنترنت وحتى موردي قطع أجهزة الكمبيوتر تقديم منافع للعملاء الجدد تضمن تحول التوريد إليهم. لقد تحسنت الأسعار المنافسة وكذلك إمكانية الاختيار من بين الموردين بشكل كبير منذ لجأ ممارسوا المهنة إلى الاختيار من بين مورديهم وضمنوا إجراء مراجعة شاملة لهم.

٧.معالجة النفقات العامة. على مؤسسات الممارسات المهنية المحاسبية الصغيرة والمتوسطة أن تسعى للتقليل من الفاقد، وتحقيق الاستخدام الفعال للموارد سواء البشرية أو البيئية منها.

فعلى هذه المؤسسات تعظيم الاستخدام المساحات المتوفرة في المكاتب الباهظة الكلفة إضافة لتعظيم استخدام الطاقة مثلا، عن طريق تشجيع موظفيها على أداء العمل في مكاتب العملاء أو في المنزل، وتنظيم استخدام المكاتب أثناء وجودهم في المؤسسة. كذلك يمكن لهذه المؤسسات البحث عن الاستخدامات الأكثر فاعلية عن طريق تحسين توزيع عبء العمل، وضمان وجود خطط ملائمة وعمليات إشراف على المهام، وتفويض صلاحيات أدء العمل للمستويات الإدارية المناسبة. إن ساعات العمل المرنة تمكن ممارسي المهنة من تجنب الإزدواجية في العمل التي تؤثر على معنويات الموظفين وتجعل استقطاب موظفين جدد أمرا صعبا يتحدد بتحسن ظروف المؤسسة. كما أن تكليف الموظفين الجدد بالقيام بالمهمات الروتينية يساعد على تخفيض التكاليف.

لكن القيام بذلك دون أن يترافق مع تقديم توجيه مناسب يمكن أن يؤدي أيضا لتراجع في الجودة النهائية للمنتج والتأثير على العلامة التجارية له. من هنا، لا بد من إدارة توزيع المهام بحذر.

مصادر

IFAC: www.ifac.org/SMP
Guide to Practice Management for Small- and Medium-Sized Practices
Second Edition (especially Module 3; the 3rd Edition [December 2012] will include enhanced content on pricing)
Links to free practice management resources and tools (especially Module 3)
Business Advisory Video Series, featuring tips from SMP Committee members
مقالة: Giancarlo Attolini, Chair, IFAC SMP Committee (see bio) and Paul Thompson, Deputy Director, SME and SMP Affairs, IFAC

Copyright © August 2012 by the International Federation of Accountants (IFAC). All rights reserved. Used with permission of IFAC. Contact permissions@ifac.org for permission to reproduce, store, or transmit this document

جدول رقم (أ)

ما هو التحدي الأكبر الذي يواجهه العمل؟	شمال أمريكا (٪)	وسط وجنوب أميركا (٪)	أوروبا (٪)	أفريقيا/الشرق الأوسط (٪)	آسيا (٪)
الالتزام بالأنظمة والمعايير الجديدة	٤٤	٢٥	٢٥	٢٣	٢٣
جذب العملاء والاحتفاظ بهم	٩	١٩	٢٠	٣٣	١٧
القدرة على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة للعملاء	١	٤	٣	٢	٢
الضغوط المفروضة نحو تقليل الرسوم	١٠	١٢	٣١	١٧	٣٢
الكلف المرتفعة	٥	٥	٤	٥	٥
الإحلال الوظيفي	٦	٤	١	٣	١
الموازنة في فترة حياة العمل	١٤	١٢	٨	٥	٤
جذب كادر العمل والمحافظة عليهم	٨	١١	٣	٦	٧
المنافسة	٢	٥	٤	٥	٧
مواكبة التكنولوجيا المتجددة	١	٣	١	١	١

الأرقام المكتوبة بالخط الغامق تشير إلى نسبة مرتفعة لكل إقليم.

مكاتب الإتصال

الأردن – عمّان
هاتف :٩٠٠ ٥١٠٠ ٦ (٠٠٩٦٢)
فاكس: ٩٠١ ٥١٠٠ ٦ (٠٠٩٦٢)
موقع إلكتروني: www.ascasociety.org
بريد إلكتروني : info@ascasociety.org

السعودية – الرياض
هاتف : ٦٩٣٦ ٤٦٤ ١ (٠٠٩٦٦)
فاكس: ٥٩٩١٥ ٤٦٥ ١ (٠٠٩٦٦)
بريد إلكتروني: Riyadh@ascasociety.org

السعودية – جدة
هاتف : ٥٤٥٨ ٦٦٨ ٢ (٠٠٩٦٦)
فاكس: ٥٤١٥ ٦٦٨ ٢ (٠٠٩٦٦)
بريد إلكتروني: Jeddah@ascasociety.org

السعودية – الخبر
هاتف : ٠٩٤٠ ٨٨٢ ٣ (٠٠٩٦٦)
فاكس: ١٠٣٢ ٨٨٢ ٣(٠٠٩٦٦)
بريد إلكتروني:Khobar@ascasociety.org

الإمارات العربية المتحدة – دبي
هاتف : ٣٣٦٩ ٢٦٦ ٤ (٠٠٩٧١)
فاكس: ٥١٣٢ ٢٦٦ ٤ (٠٠٩٧١)
بريد إلكتروني: Dubai@ascasociety.org

الإمارات العربية المتحدة – أبو ظبي
هاتف : ٤٤٢٥ ٦٧٢ ٢ (٠٠٩٧١)
فاكس: ٣٥٢٦ ٦٧٢ ٢ (٠٠٩٧١)
بريد إلكتروني: Dubai@ascasociety.org

الإمارات العربية المتحدة – الشارقة
هاتف : ٦٦٢٢ ٥٧٥ ٦ (٠٠٩٧١)
فاكس: ٦٦٥٥ ٥٧٥ ٦ (٠٠٩٧١)
بريد إلكتروني: Sharjah@ascasociety.org

الإمارات العربية المتحدة – رأس الخيمة
هاتف : ٨٤٢٧ ٢٢٨ ٧ (٠٠٩٧١)
فاكس: ٥٩٢٩ ٢٢٨ ٧ (٠٠٩٧١)
بريد إلكتروني: Rak@ascasociety.org

الجزائر - الجزائر
هاتف : ٤١٩ ٣٤١ ٢١ (٠٠٢١٣)
فاكس: ٤٢٣ ٣٤١ ٢١ (٠٠٢١٣)
بريد إلكتروني:Algiers@ascasociety.org

الكويت - الكويت
هاتف : ٠٠٤ ٣٠٠ ٢ ٢٤٣ (٠٠٩٦٥)
فاكس: ٠١١١ ٢٤٤ ٢ (٠٠٩٦٥)
بريد إلكتروني: Kuwait@ascasociety.org

سلطنة عُمان - مسقط
هاتف : ١٥٣ ٥٦٠ ٢٤ (٠٠٩٦٨)
فاكس:٧٩٤ ٥٦٧ ٢٤ (٠٠٩٦٨)
بريد إلكتروني: Muscat@ascasociety.org

البحرين – المنامة
هاتف : ٠٠٠٣ ٧٥٥ ١ (٠٠٩٧٣)
فاكس: ٠٠٤٩ ٧٥٥ ١ (٠٠٩٧٣)
بريد إلكتروني: Bahrain@ascasociety.org

قطر – الدوحة
هاتف : ٤٠٢٣ ٤٤٢ ٤ (٠٠٩٧٤)
فاكس:٥٦٨٧ ٤٤٢ ٤ (٠٠٩٧٤)
بريد إلكتروني: Doha@ascasociety.org

مصر – القاهرة
هاتف :٢٢٠٠ ٣٣٠٠ ٢ (٠٠٢٠)
فاكس:٥٢٥٦ ٣٣٠٤ ٢ (٠٠٢٠)
بريد إلكتروني: Cairo@ascasociety.org

سوريا – دمشق
هاتف : ٠١٦٠ ٢١٤ ١١ (٠٠٩٦٣)
فاكس:٠١٦٤ ٢١٤ ١١ (٠٠٩٦٣)
بريد إلكتروني: Damascus@ascasociety.org

ليبيا – بنغازي
الأستاذ محمد علي فكرون
هاتف :٤٥٥٢ ٣٢٢ ٩١ (٠٠٢١٨)
فاكس:٧٤٣٦ ٢٢٣ ٦١ (٠٠٢١٨)
بريد إلكتروني: Libya@ascasociety.org

لبنان – بيروت
هاتف :٢٢٢ ٧٥٤ ١ (٠٠٩٦١)
فاكس:٨٥٨ ٣٥٣ ١ (٠٠٩٦١)
بريد إلكتروني: Beirut@ascasociety.org

فلسطين – غزة
هاتف:٦٩١٧ ٨٢٨٢ ٨ (٠٠٩٧٠)
فاكس:٠٣٨٧ ٨٢٤٨ ٨ (٠٠٩٧٠)
بريد إلكتروني: Gaza@ascasociety.org

فلسطين – رام الله
هاتف :٨٢٢١ ٢٩٨ ٢ (٠٠٩٧٠)
فاكس:٨٢١٩ ٢٩٨ ٢ (٠٠٩٧٠)
بريد إلكتروني: Ramallah@ascasociety.org

العراق - بغداد
هاتف :٠٥٢٤ ٧٤٧ ١ (٠٠٩٦٤)
فاكس:٩٠١ ٥١٠٠ ٦ (٠٠٩٦٢)
بريد إلكتروني: Baghdad@ascasociety.org

اليمن - صنعاء
هاتف :٤١١ ٤٣٣ ١ (٠٠٩٦٧)
فاكس:٤٢٢ ٤٣٣ ١ (٠٠٩٦٧)
بريد إلكتروني: Yemen@ascasociety.org

السودان - الخرطوم
هاتف :٦٣٤٨٣ ٨٣٧ ١ (٠٠٢٤٩)
فاكس:٦٣٤٨٤ ٨٣٧ ١ (٠٠٢٤٩)
بريد إلكتروني: Khartoum@ascasociety.org

تونس – تونس
هاتف :٠٢٤ ٨٤١ ٧١ (٠٠٢١٦)
فاكس:٦٥٥ ٨٤٩ ٧١ (٠٠٢١٦)
بريد إلكتروني: Tunisia@ascasociety.org

المملكة المتحدة – لندن
الأستاذ أنطوان مطر
هاتف :٥٤٤٥٥ ٢٠ ٧٤٢ (٠٠٤٤)
فاكس:٩٥٥٤٤ ٢٠ ٧٢٥ (٠٠٤٤)
بريد إلكتروني: matter@talktalk.net
amattar@ccc.gr

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين

Arab Society of Certified Accountants (ASCA)

شهادة محاسب إداري عربي معتمد

Arab Certified Management Accountant (ACMA)

Tel: +962-6 5100900 – Fax: +962-6 5100901
E-mail: info@ascasociety.org – www.ascasociety.org
www.facebook.com/ascasociety

مصدر علمي شامل لجميع المعايير

الدليل المبسط للمعايير
الدولية لإعداد التقارير المالية

دليل استخدام معايير التدقيق الدولية
للتدقيق على المنشآت الصغيرة
ومتوسطة الحجم ٢٠١١ (جزئين)

دليل رقابة الجودة في المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة ٢٠١١

إصدارات المعايير الدولية
لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة
وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات
ذات العلاقة ٢٠١٢ (٣ أجزاء)

إصدارات معايير المحاسبة الدولية
في القطاع العام ٢٠١٢
(جزئين)